

المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

١٦-١٨ أكتوبر ١٩٩٥

أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

ببليوجرافيا شارحة

هويدا عدلى　　عبد السلام نوير

آمال طه　　عزة صديق

عبد السلام محمد

القاهرة

١٩٩٥


هنا سور الأزبكية على
mohamed khatab





المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مؤتمر أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

١٦-١٨ أكتوبر ١٩٩٥

أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى

ببليوجرافيا شارحة

هويدا عدلى　　عبد السلام نوير

آمال طه　　عزة صديق

عبد السلام محمد

القاهرة

١٩٩٥

المحتويـــات

أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي

ببليوجرافيا شارحة

برزت فكرة هذا العمل في إطار التفكير في الإعداد لعقد مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ، والذي كانت قد عقدت ندوته التحضيرية في ٤-٦ يونيو ١٩٨٥ . وذلك على أساس أن مثل هذا العمل التوثيقي قد يحقق عدة أهداف ، منها إلقاء الضوء على عديد من جوانب قضية أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي على المستوى العالمي والمحلي . فالقضية لم تكن ذات يوم محلية ، ولكنها دوما كانت ومازالت قضية مثارة على الساحة العالمية . فضلا عن إثارة الوعي بين علماء وباحثي وكذلك دارسي العلوم الاجتماعية بكافة فروعها بهذا الموضوع ، خاصة وأن مدى الوعي بهذه القضية يتفاوت من فرع من فروع العلوم الاجتماعية إلى آخر ، فعلى سبيل المثال ، بينما يتسم كل من علم النفس وعلم الأنثربولوجيا بوفرة الدراسات والكتابات التي اهتمت بإشكالية الأخلاقيات العلمية ووضع مواثيق أخلاقية تنظم ممارسة المهنة ، فإن علوما مثل علم السياسة والإعلام لم تول الاهتمام بهذه القضية على نفس القدر ، ربما لاكتفائها خاصة في علم السياسة بالمعايير الأخلاقية الحاكمة لممارسة مهنة البحث العلمي الاجتماعي بصفة عامة ، أو لطغيان الاهتمام بأخلاقيات الممارسة الإعلامية والصحفية على ممارسة البحث العلمي في مجال الإعلام .

بيد أن هذا لاينفي أن هناك قضايا عامة مثارة تمس كل فروع العلوم

الاجتماعية ، بغض النظر عن التخصص مثل الحريات الأكاديمية وعلاقة الباحث والعالم بصانع السياسة ، وكذلك مسئولية العالم تجاه مجتمعه . أما ثالث الأهداف فيدور حول فكرة أن طرح الإشكاليات ولو بشكل مختصر يمهد الطريق – بلا شك ، وذلك فى إطار كافة إسهامات المؤتمر الأخرى سواء فى صورة أوراق مقدمة أو مواثيق أخلاقية مترجمة – إلى التوصل لمواثيق أخلاقية تنظم ممارسة مهنة الاشتغال بالبحث العلمى الاجتماعى .

وأخيرا فإن هذا العمل المتواضع ما هو إلا رافد من ضمن كافة روافد المؤتمر الأخرى ، والهدف بل والأمل أن تصب كافة هذه الإسهامات فى وعاء واحد فى النهاية ، وتؤدى إلى نتيجة أساسية وهى التوصل إلى قواعد أخلاقية تنظم العمل العلمى الاجتماعى فى مصر .

ينقسم هذا العمل التوثيقى إلى جزأين من حيث الشكل وكذلك المضمون . فمن ناحية الشكل هناك الكتب والدراسات باللغة العربية أو المترجمة إلى اللغة العربية ، وهناك الدراسات والمقالات الأجنبية . ومن حيث المضمون فالببيلوجرافيا تشمل عروضا لمقالات ودراسات اهتمت بالعام من قضايا أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى، هذا العام الذى ينسحب على كافة فروع العلوم الأخرى ، وأيضا عرضت إسهامات تختص بكل فرع من فروع المعرفة الاجتماعية العلمية ، وبالتحديد علم الأنثروبولوچى وعلم النفس والإعلام .

وقد ارتأت اللجنة المنسقة لهذا العمل أنه من الأفضل تبنى التصنيف الموضوعى فى ترتيب الببليوجرافيا الشارحة ، وذلك بهدف تيسير مهمة القارئ فى تتبع ما يثير اهتمامه .

وعلى هذا فقد تم ترتيب الببليوجرافيا على أساس أنها تنقسم إلى جزأين : جزء معنى بالدراسات والمقالات التى تناولت العام من الموضوعات

(بشرط البدء بالدراسات التى باللغة العربية والانتهاء بالدراسات التى باللغة الأجنبية) . أما الجزء الثانى فيعرض إسهامات الفروع المختلفة العلمية التى يضمها هذا الكتيب ، على أن تبدأ أيضا بالدراسات باللغة العربية وتنتهى بالدراسات باللغة الأجنبية .

ويمكن تحديد بعض القضايا والإشكاليات الكبرى التى تندرج تحتها الدراسات المعنية بالموضوعات العامة فى : التفكير العلمى ، سماته ، أسسه ، العلاقة بين العلم والمجتمع والقيم الإنسانية ، السمات والعناصر الأخلاقية فى شخصية العالم ، كيفية الإعداد لمهنة البحث العلمى وشروطها . كذلك الحرية الأكاديمية ، مفهومها ، وشروطها وما يترتب عليها من التزامات ، وكذلك إشكالياتها النظرية والواقعية ، وموقعها كحق خاص بجماعة علمية محددة فى منظومة حقوق الإنسان العامة . وأيضا أوضاعها فى بعض الجامعات العربية ، فضلا عن أبعاد قضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر ، سواء السياسية ، أو الاجتماعية ، أو العلمية ، وعلاقة الباحث الاجتماعى بالسلطة الحاكمة وكذلك المجتمع ، كما تعرضت بعض دراسات هذا الجزء إلى قضية التمويل الأجنبى للبحوث العلمية ، وتأثير ذلك على المصلحة الوطنية ، وكذلك الممارسات الانحرافية فى العلم .

أما الأجزاء الخاصة المعنية بكل فرع من فروع المعرفة العلمية الاجتماعية ، مثل الأنثربولوچيا وعلم النفس والإعلام فقد شملت عديدا من الموضوعات . ففيما يتعلق بالأنثربولوچيا تم البدء بعرض للمشكلات الأخلاقية فى علم الأنثربولوچيا بصفة عامة مثل قضية الموضوعية والتحيز ، والمخاطر المترتبة على إجراء بحوث أجنبية على بلدان العالم الثالث ، وأيضا العلاقة التاريخية للاستعمار بعلم الأنثربولوچيا . يلى ذلك الدراسات المعنية بعلاقة الباحث الأنثربولوچى بصانع

القرار وكذلك مسئوليته الاجتماعية . وفى النهاية الدراسات التى تناولت الدعوة لمواثيق أخلاقية معينة .

ولم يختلف منحى عرض موضوعات علم النفس عن ذلك ، فقد تم البدء بالدراسات التى عرضت للإشكاليات الأخلاقية التى تواجه الدارس فى مجال علم النفس وكذلك الممارس . والانتهاء بعرض لعديد من المعايير والمواثيق الأخلاقية المنظمة لممارسة مهنة البحث العلمى فى هذا المجال .

وأخيرا فى مجال الإعلام . فقد شملت الموضوعات المطروحة أخلاقيات العمل الإعلامى ، وكذلك ضرورة تدريس الأخلاقيات للطلبة والباحثين ، وكذلك الممارسين فى هذا المجال .

وتعود ضآلة عدد الدراسات الموثقة فى هذا الفرع إلى أننا ركزنا على ممارسة مهنة البحث العلمى فى هذا المجال ، واستبعدنا ما تناول أخلاقيات ممارسة المهنة الإعلامية ، سواء صحافة ، أو غيرها ، رغم وفرة ما كتب عن تلك الموضوعات .

وقد اتفقت اللجنة المشتركة فى هذا العمل على عدة معايير إجرائية فى البداية ؛ أولها تحديد حدود زمنية للمسح وهى العشر سنوات الأخيرة من ٨٤ -١٩٩٤ ، مع استثناء علم الأنثربولوچيا من هذا التحديد الزمنى بسبب أن معظم الإشكاليات الأخلاقية المثارة لديه برزت فى السبعينيات . وثانيها أن يكون الموضوع محل التوثيق متعلقا بالجانب الأكاديمى وليس الممارسة المهنية خاصة فى مجال علم النفس والإعلام ، وثالثها أن يكون توثيقا شارحا ، بمعنى ألا يقتصر على مجرد العنوان ونبذة مختصرة ، بل عرض مقتضب لكافة العناصر التى شملها المقال ، وكذلك القضايا التى أثارها .

وقد شمل إجراء المسوح عدة مكتبات ، وهى مكتبة الجامعة الأمريكية

بالقاهرة ، والمجلس الأعلى للصحافة ، ومكتبة كلية الإعلام ، ومكتبة كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ومكتبة اليونسكو بالقاهرة ، والمركز الثقافى الأمريكى ، ومكتبة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وقد استغرق إعداد هذا العمل ما بين مسوح وترجمة وتلخيص وإعداد ما يقرب من ستة شهور .

ومن أبرز المشكلات التى واجهت اللجنة فى إعداد هذا العمل التوثيقى هى المتوفر من المادة . فعلى الرغم من وفرة ما وجدناه على شاشات الكمبيوتر المرتبطة بشبكات معلوماتية دولية من مقالات ودراسات عن الأخلاقيات ، خاصة فى مكتبة الجامعة الأمريكية ، فإن ما وجدناه على أرفف المكتبة كان ضئيلا للغاية .

وفى النهاية فإن هذا العمل ليس إلا مجرد بداية ، ونأمل أن نجمع المزيد من الدراسات والمقالات التى سوف نصدرها تباعا فى كتيبات توثيقية .

سبتمبر ١٩٩٥

هويدا عدلـــى

شارك فى هذا العمل

هويـــدا عدلـــى	باحث بقسم بحوث وقياسات الرأى العام .
عبد السلام نويـر	باحث بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة .
آمـــــال طـــــه	باحث مساعد بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة .
عـــزة صديـــق	باحث مساعد بقسم بحوث الاتصال الجماهيرى والثقافة .
عبد السلام محمد	باحث مساعد بقسم بحوث المجتمعات الريفية والصحراوية.

الموضوعات العامة

زكريا . فؤاد . التفكير العلمي . الكويت . عالم المعرفة . سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب . ط ٣ . ١٩٨٨ . ص ص ٥-٣٣٣ .

يتناول الكتاب عددا من الموضوعات التي تمثل الجوانب المختلفة لموضوع التفكير العلمي . وقد جاء هذا التناول في سبعة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة . يعرض الفصل الأول لسمات التفكير العلمي وهي التراكمية ، والتنظيم ، والبحث عن الأسباب ، والشمولية واليقين ، والدقة والتجريد ، والخضوع للسلطة ، ولاسيما السلطة العقابية السائدة والتي تعد بمثابة نظريات بل ومسلمات لاينبغي مناقشتها ، وانكسار قدرة العقل ، والتعصب ، والإعلام المضلل . ثم يتناول الفصل الثالث المعالم الكبرى في طريق العلم في العصور القديمة والوسطى والحديثة . أما الفصل الرابع فيوضح العلاقة بين العلم والتكنولوجيا . ويفصح الفصل الخامس عن العلم المعاصر والثورات الكمية والكيفية الهائلة فيه . ويعرض الأبعاد الاجتماعية للعلم المعاصر من حيث العلاقة بين العلم والمجتمع والموارد الطبيعية ، والوراثة والتحكم في صفات الإنسان ، والتسلح ، ثم علاقة العلم بالقيم الإنسانية . وأخيرا يتناول الفصل السابع شخصية العالم فيوضح العناصر الأخلاقية في شخصية العالم ، لا سيما الروح النقدية ، والنزاهة ، بمعنى قدرة العالم على أن يقف من أعماله الخاصة موقفا نقديا ، وأن يتقبل نقد الآخرين ولا ينسب إلى نفسه شيئا استمده من غيره ، وأن يستبعد العوامل الذاتية من عمله العلمي ، وأن يكون ساعيا إلى الحقيقة وحدها ، بغض النظر عن الربح المادي أو المال أو الشهرة ، والحياد ، بمعنى عدم الانحياز المسبق لطرف علمي دون آخر . كما يتناول هذا الفصل العلاقة بين العلم والأخلاق وأيهما يقوم بتوجيه الآخر . كذلك العلاقة بين العالم ومجتمعه خصوصا في تأثيره على عملية صنع القرار .

ثم يتناول ثقافة العالم التى يتداخل فيها بعدان : الأول يتصل بتخصصه العلمى ، أما الثانى فهو بعد إنسانى بحت ، هذا مع الإدراك أنهما لايكونان إلا جانبين فى شخصية واحدة ينبغى أن تتصف بالإدراك والاتساق بين مختلف عناصرها .

عبد *السلام* نوير

المركز القومى *للبحوث الاجتماعية والجنائية . الندوة التحضيرية لمؤتمر اخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى*، ٤ - ٦ يونيه ١٩٨٥ ، *القاهرة* ، ط ٢ ، ١٩٩٠ ، ص ص ١ - ٢٧٦ .

تبنى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - باعتباره أول مؤسسة قومية للبحث الاجتماعى فى مصر مع أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا - الدعوة إلى عقد مؤتمر يخصص لطرح قضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر من كافة أبعادها السياسية والاجتماعية والعلمية . وذلك بعد أن بدأ ميدان البحث الاجتماعى فى مصر يشهد فى السنوات الأخيرة بعض الظواهر ، وبعض الأنماط السلوكية الخطيرة التى لاتقتصر على تهديد مكانة علماء العلوم الاجتماعية ومصداقيتهم ومكانة العلم الاجتماعى وتهديد حرية البحث العلمى واستقلاله ، بل وتتعدى ذلك إلى تهديد قيم المجتمع ومصالحه .

ويهدف هذا المؤتمر إلى إثارة الوعى بين علماء العلوم الاجتماعية والباحثين بأهمية وخطورة تلك الظواهر والأنماط السلوكية وبدورهم الإيجابى فى مواجهتها ، وكذلك فهم الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية التى صاحبت ظهور هذه الظواهر وساعدت على انتشارها ، ومن ثم التوصل إلى وضع ميثاق

شرف أو ميثاق أخلاقى للمشتغلين بالبحث العلمى الاجتماعى ليضع ضوابط لممارسة البحث الاجتماعى ، واقتراح إصدار قرارات واتخاذ إجراءات لتنظيم إجراء البحوث الاجتماعية بعامة ، والبحوث التى يدخل فيها العنصر الأجنبى بخاصة ، بما يضمن عدم استغلال البحث العلمى وعدم المساس بحرية البحث العلمى واستقلاله فى ذات الوقت .

ويطرح المؤتمر قضية أخلاقيات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر من خلال تناول عدة موضوعات تندرج تحت ثلاثة محاور أساسية :

المحور الأول

يتناول البحث الاجتماعى كنشاط يمارس على مستوى الدولة ، ومن ثم يتناول القضية فى بعدها السياسى . وتناقش الأوراق تحت هذا المحور عدة قضايا ، مثل الحرية والالتزام فى البحث الاجتماعى للتوصل إلى إجابة عن تساؤل هو: البحث الاجتماعى من أجل من ؟

كما يتناول هذا المحور المسئولية الاجتماعية ليطرح مسئولية الباحث الاجتماعى تجاه مجتمعه . ثم تناقش قضية البحث الاجتماعى بين المراكز القومية والمراكز الخاصة وبيوت الخبرة ، وتصبح القضية هل البحث الاجتماعى سلعة أم أن البحث الاجتماعى رسالة والتزام ؟

وهذا التساؤل ينقلنا إلى قضية تمويل البحوث الاجتماعية من خلال بعدين الأول يتناول قضية التمويل من ميزانية الدولة ، والثانى يتناول ظاهرة التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية ، ثم تناقش البحوث المشتركة وضوابطها . وتتناول الورقتين الأخيرتين فى هذا المحور قضيتى السرية فى البحوث الاجتماعية ودواعيها ، والتشريعات المنظمة للبحث الاجتماعى .

المحور الثانى

ويتناول قضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى بعدها الاجتماعى .

فيتناول هذا المحور التزام الباحث ومسئولياته وسلوكه تجاه المجتمع محل البحث ، واختلاف هذه المسئوليات باختلاف طبيعة هذا المجتمع . ويتناول هذا المحور هذه القضية من منظور الحفاظ على حقوق المجتمع ، وفى مقدمتها الحق فى معرفة الهدف من البحث ، ولحساب من يجرى البحث ، والحق فى الخصوصية ، والالتزام بحماية مصدر المعلومات ، والحفاظ على سرية المعلومات ، والحق فى الاطلاع على نتائج البحث .

المحور الثالث

ويتناول القضية فى بعدها العلمى ، ومن ثم تطرح قضية الأمانة العلمية من كافة أبعادها وأخلاقيات التعامل فى الوسط العلمى فى مجال البحث الاجتماعى وأخلاقيات النقد العلمى وشروط النشر العلمى وأخلاقياته .

وتأتى الورقة الأخيرة لتقدم دراسة نقدية للمواثيق الأخلاقية المنظمة للبحث الاجتماعى تمهيدا لطرح ميثاق أخلاقى يلتزم به المشتغلون بالبحث العلمى الاجتماعى .

وانتهى المؤتمر إلى الدعوة إلى إعداد ميثاق أخلاقى ينطوى على قواعد أخلاقية وضوابط لممارسة البحث الاجتماعى .

آمال طه

صالح ، ناهد ، البحث الاجتماعى وقضية الشرعية ، السلطة ، الاخلاقيات وحقوق المجتمع ، فى احمد الالفى وآخرين ، الإنسان فى مصر الفكر والحق والمجتمع ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٦ ، ص ص ٤٨ - ٨٧ .

وقد طرح هذا المقال قضية الشرعية فى البحث الاجتماعى ، وعرض لتطور هذه القضية من خلال سياقها التاريخى ، وميز بين ثلاث مراحل تاريخية ، بدأت الأولى ببداية وضوح معالم البحث العلمى الاجتماعى فى منتصف القرن التاسع عشر ، وامتدت حتى بداية الحرب العالمية الأولى ، وتضافرت خلال هذه المرحلة عدة عوامل أدت إلى غياب قضية الشرعية ، وشملت هذه العوامل ثالوث البحث الاجتماعى : السلطة ، والباحث ، والمجتمع .

وامتدت المرحلة الثانية لتشمل الفترة بين الحربين العالميتين ، وشهدت هذه المرحلة استغلالا سافرا للبحث الاجتماعى لصالح المستعمر ، واتسمت بالتأكيد على القيم العلمية ، كالموضوعية العلمية والحياد العلمى أو تحديد أخلاقيات التعامل بين الباحث والمبحوث ، أما علاقة الباحث بالسلطة والتزامه تجاه مجتمعه فلم تشهد أى اهتمام فى تلك المرحلة .

وتمتد المرحلة الثالثة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى الآن ، وشهدت بداية الاهتمام الفعلى بقضية أخلاقيات البحث الاجتماعى فى بعديها السياسى والأيديولوجى . وقد تضافرت فى هذه المرحلة عدة عوامل ساعدت على طرح هذه القضية ، منها الفظائع التى ارتكبت فى الحرب العالمية الثانية ، وتسخير إنجازات العلم فى عمليات الإبادة ، مما أدى إلى طرح قضية المسئولية الاجتماعية للنقاش ، وكذلك شهدت هذه المرحلة بداية حركات دول العالم الثالث وحصولها على الاستقلال ، كما واكب ذلك تقدم فى العلم الاجتماعى وإدراك

لأهمية المعرفة العلمية كمصدر للقوة ولإحداث تغيير فى المجتمع . وطرحت قضية الشـرعيـة فى هذه المرحلة من منظور الانحيـاز الأيديولوچى للباحث وانتمـائه وعلاقته بالسلطة والتزامه تجاه المجتمع .

ثم انتقل المقال لمناقشة قضية الشرعية فى مجال البحث الاجتماعى من خلال محورين : الأول يتناول النشاط البحثى فى حدود الدولة الواحدة ومن ثم مناقشة قضية الشرعية فى إطار العلاقة بين البحث الاجتماعى وبين السلطة الحاكمة من جهة ، وبين البحث الاجتماعى والمجتمع من جهة أخرى .

والمحور الثانى يناقش النشاط البحثى كنشاط يتعدى حدود الدولة الواحدة ، ومن ثم تطرح قضية الشرعية فى إطار علاقات القوة بين الدول .

ثم بعد ذلك يثير المقال عدة تساؤلات حول : من أجل من تجرى البحوث الاجتماعية ؟ ومن هم المستهدفون من هذه البحوث ؟ ومن الذى يقوم بتمويل البحث الاجتماعى ؟ ومن الذى يقوم برعايته ؟ وما الموضوعات أو القضايا التى يهتم ببحثها ؟ وما منظوره وما منهجه فى بحثها ؟

وفى النهاية يشير المقال إلى أن قيام الباحثين بمسئولياتهم الاجتماعية التى تحقق للبحث الاجتماعى شرعيته سيظل محدودا ، ما لم يحصلوا على نوع من الحصانة العلمية التى تبعد عنهم شبح تدخل السلطة ، وبدون تحقيق ذلك ستظل حالة غياب الوعى بالمسئولية الاجتماعية ، وستستمر حالة الفصام التى يعانيها العديد من علماء العلوم الاجتماعية بين انفعالهم بالقضايا القومية الرئيسية فى مجتمعهم ، وبين انصرافهم فى بحوثهم إلى بحث قضايا هامشية أو تهميش القضايا الأساسية .

آمال طه

ديكنسون ، جون ، العلم والمشتغلون بالبحث العلمي في المجتمع الحديث ، ترجمة شعبة الترجمة باليونسكو ، الكويت ، عالم المعرفة ، سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٥ - ٢٥٤ .

يتناول الكتاب موضوع البحث العلمي من خلال ستة فصول بالإضافة للمقدمة والخاتمة . فيعرض الفصل الأول للبحث العلمي في المنظور المعاصر والعلماء والجمهور ، وظاهرة ازدواجية الثقافة بمعنى الثقافة العلمية في مواجهة الثقافة اللاعلمية . ويشير للجوانب الاجتماعية والاقتصادية للبحث العلمي ، واستثماراته وعائداته ، والنزعة العالمية للعلم . ويوضح الفصل الثاني السمات المتميزة للبحث العلمي ، وأهمها التكرار والتعميم ، وتحديد الخصائص والتصنيف والقياس الكمي والمعايرة Standardization ، والمنهج العلمي والنظريات والملاحظة والاستدلال والتجارب واختبار الفروض ، والتواصل ومقاومة النزعة التسلطية . ويشير الفصل الثالث لمهنة البحث العلمي : الإعداد لها وممارستها من خلال إعداد الباحث العلمي الذي يجب أن يتميز بالمثابرة والقدرة على الإبداع وإكسابه مهارات الحرفة وتقاليدها من خلال برامج محددة ، بالإضافة للتعاون والاتصال والتعلم غير النظامي من الزملاء في الوسط العلمي . ثم تحديد معالم لمهنة البحث العلمي وتحديد معايير للاختيار لها ، وتحقيق الرضا الوظيفي للقائمين بها ، والاعتراف بالباحثين وأوضاعهم بتحسين صورة الباحث العلمي لدى الجمهور . والتأكيد على أن الباحث العلمي صاحب مهنة . ووضع عدد من المبادئ والقواعد الحاكمة لهذه الفكرة ، مثل الأمانة في الحقائق والأفكار التي ينشرها والتفكير في النتائج طويلة المدى لعمله ولمختلف أوجه استخدامه أو سوء استخدامه في المستقبل ، وضرورة توخي الموضوعية القصوى في التناول وتجنب

التلفيق ، وضرورة سعيه الدائم للبحث عن الحقيقة ، والتعبير عنها كما يراها مهما كانت الصعوبات . يتناول هذا الفصل – كذلك – الحقوق المستمدة من مسئوليات الباحث ، مثل ضمان أوضاع عادلة لأولئك المشتغلين فعلا بالبحوث والتنمية التجريبية في مجال العلم والتكنولوجيا "والحرية الفكرية" "والحرية الأكاديمية" ، حيث إن أي باحث علمي يعمل في إحدى الجامعات يمكنه أن يستمر في التعبير عن آرائه غير التقليدية وحتى غير الشائعة بين الناس دون أن يتعرض للعقاب ، هذا ، بالإضافة للاعتراف المهني بهم وإضفاء التقدير عليهم . ثم يعرض الفصل الخامس للباحث العلمي كمواطن ومن ثم حدود انغماس العلماء في السياسة ، وتأثرهم بذلك ، ثم قربيتهم أو الالتزام بالأهداف الاجتماعية ، ومدى حيادية العلم ، وما قد يتعرض له العلماء من محاولات لقمع حرية التعبير العلمي بسبب الخلاف مع الآراء الدينية والاجتماعية أو بسبب الخلاف مع المؤسسات السياسية والصناعية . ثم يناقش سريعا دور المشتغلين بالبحث العلمي ووضع السياسة الوطنية . وأخيرا يناقش الفصل السادس موضوع الباحث العلمي والمستقبل من حيث دور العلم كمصدر للتقدم والحرية الفكرية ، ثم دوره في بناء العدالة والسلام العالميين .

عبد السلام نوير

اومليل ، على ، الحرية الاكاديمية والمواثيق الدولية ، المستقبل العربى ، ديسمبر ١٩٩٤ . ص ص ٨١-٨٦ .

يبدأ الكاتب دراسته بتقرير الإهمال الذى نال موضوع الحرية الأكاديمية بالمقارنة بموضوعات حقوق الإنسان الأخرى ، سواء على المستوى العالمى ، أو العربى . ثم يسعى لدراسة موقع الحرية الأكاديمية فى مبادئ ومواثيق حقوق الإنسان العامة ، مثل العهد الدولى المتعلق بالحقوق السياسية والمدنية (المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٢) الذى نص على الحق فى حرية الفكر والرأى والتعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع والتجمع ، وأيضا اتفاقية اليونسكو لمناهضة التمييز فى التعليم .

بيد أن عقد الثمانينيات وما مر من التسعينيات شهد صدور إعلانات ومواثيق خاصة بالحرية الأكاديمية على وجه التحديد كحق من حقوق الإنسان والخاص بفئة معينة وهى الجماعة الأكاديمية .

وأشار الكاتب إلى أن المنظمات غير الحكومية كان لها السبق على منظمات الأمم المتحدة الرسمية فى الاهتمام بموضوع الحريات الأكاديمية . وبالفعل صدر معظم الإعلانات عن اجتماعات منظمات وروابط غير حكومية ، فعلى سبيل المثال فى عام ١٩٨٢ عقدت الرابطة الدولية لأساتذة ومحاضرى الجامعات مؤتمرا فى سيينا أسفر عن ميثاق حقوق وواجبات الحرية الأكاديمية . وفى سنة ١٩٨٨ عقد فى مدينة بولونيا فى إيطاليا مؤتمر الجامعات الأوروبية ورؤسائها ، وصدر عنه الميثاق الأعظم للجامعات الأوروبية وهكذا .

ويهتم الكاتب بإلقاء الضوء على إعلان ليما بالتحديد الذى صدر عام ١٩٨٨ لكونه أكثر الإعلانات دقة وشمولية . هذا الإعلان الذى كان وراء ظهوره منظمة دولية غير حكومية تهتم بالعلاقة بين التربية وحقوق الإنسان والتنمية ،

وهى الخدمة الجامعية العالمية التى تضم أساتذة وطلبة وأعضاء من الهيئة الأكاديمية من مختلف بلدان العالم .

وفى نهاية الدراسة يبرز الكاتب أهمية مسألة الحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالى كضامن لتقدم البحث العلمى ، خاصة فى المجتمع العربى الذى يشهد صعود تيارات متطرفة تفرض الاتجاه الواحد على أنه الحقيقة الواحدة ، وتضغط بشتى السبل لفرض نظام مغلق للمعرفة ، فى حين أن المعرفة العلمية هى مجال النسبية والفحص والتعديل والتجاوز .

هويدا عدلى

فرحات ، محمد نور ، الحريات الاكاديمية ، المفهوم والإشكاليات النظرية مع إشارة إلى الوضع فى البلاد العربية ، اتحاد المحامين العرب ، حقوق الإنسان ، الثقافة العربية والنظام العالمى ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٧٣ - ٨٣ .

ينطلق الكاتب من فكرة حداثة الحريات الأكاديمية بالمقارنة بحقوق الإنسان الأخرى . وعلى الرغم من وجود عديد من المواثيق الدولية التى صدرت عن الأمم المتحدة التى نصت على حرية الفكر والعقيدة والرأى .. فإنه لا يوجد إشارة لاصطلاح الحرية الأكاديمية . بيد أن مفهوم الحريات الأكاديمية لا يقتصر على هذه الحقوق التقليدية السابق الإشارة إليها ، بل يشمل كذلك حقوقا أخرى ألصق بالمؤسسات الأكاديمية ، مثل الحق فى استقلال المؤسسات الأكاديمية ، وواجب

الأكاديميين فى البحث والتعليم .

ثم ينتقل الكاتب إلى الإشكاليات النظرية والتطبيقية اللصيقة بالحرية الأكاديمية ، مثل العلاقة بين الحريات الأكاديمية ، ومبدأ حظر النشاط السياسى داخل مؤسسات التعليم العالى ، خصوصا إذا تعلق الأمر بالعلوم السياسية ، ومثل القيود التى تفرض على الحريات الأكاديمية ، سواء كانت هذه القيود ذات طابع قانونى أو اقتصادى أو فلسفى أو عملى . وقد احتلت الحريات الأكاديمية مكانتها البارزة فى الأدبيات العالمية لحقوق الإنسان بعد أن تزايدت اعتداءات السلطات الحاكمة على استقلالية مؤسسات التعليم الجامعى والمؤسسات البحثية .

ثم يتناول الكاتب بالتحليل الإعلانات الدولية المتعلقة بالحريات الأكاديمية ، وهى إعلان ليما ودار السلام وبولونيا وكمبالا . كما يستشهد بأمثلة من الوطن العربى على انتهاك الحريات الأكاديمية . وفى نهاية دراسته يخلص إلى أن هناك قضيتين على قدر بالغ من الأهمية ترتبطان بممارسة الحريات الأكاديمية فى الوطن العربى ، وتتمثل أولاهما فى هيمنة الفكر الرسمى على الجامعة وتقييده لحرية الفكر والإبداع فيها ، والثانية تتعلق بأثر الازدواجية الثقافية فى العالم العربى على حرية الفكر والإبداع ، هذه الازدواجية التى تتمثل فى وجود نظامين للتعليم : دينى تتولاه مؤسسات دينية ، وآخر مدنى تشرف عليه وزارة التعليم والجامعات .

هويدا عدلى

عبيد ، منى مكرم . *الحريات الاكاديمية فى مصر بين الأمس واليوم* . *المستقبل العربى* ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ص ٩٦ - ١٠٢ .

تسعى الورقة إلى الإجابة على تساؤلين : الأول هل يتمتع البحث الأكاديمي والجامعات المصرية الآن بحرية أكبر من ذى قبل ؟ والثاني ما مدى تأثير تصارع التيارات الفكرية داخل الجامعة ؟ وما مدى تأثير امتداد واختراق تيارات فكرية مسيسة دينيا تبرر استخدام العنف كوسيلة مشروعة إزاء المخالفين فى الرأى ؟

الفكرة الأساسية التى تطرحها الورقة هى أن مجال الحريات الأكاديمية فى مصر قد تقلص وتضاءل ، وتعترضه عقبات عديدة قد تعرضه للاختناق على خلاف ما كان متوقعا ، وعلى خلاف ما يفترضه المسار الطبيعى لتطور الأمور .

وتناقش الكاتبة أربع قضايا فرعية فى ورقتها : الأولى الجامعة من الاستقلال إلى التبعية للدولة . وترى أنه فى أعقاب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فقدت الجامعة استقلالها كاملا وأصبحت أداة للسيطرة على العقول والأدمغة الجامعية كإحدى أولويات ضمان الاستقرار السياسى . والثانية تنوع التعليم الجامعى وأثره فى الحريات الأكاديمية ، فهناك تعليم وطنى (الجامعات المصرية) ، تعليم دينى (الأزهر) ، تعليم أجنبى (الجامعة الأمريكية) ، وكل تراث أكاديمى لكل نمط يختلف تماما عن غيره ، وبالتالى أصبح هناك مفاهيم متباينة لما يعد من قبيل الحريات الأكاديمية . والثالثة العنف والجامعة المصرية ، واستخدام العنف لحسم الاختلافات في الرأى سواء فيما بين التيارات السياسية المختلفة فى نطاق الطلبة أو حتى الأساتذة . أما الرابعة فهى مسئولية المثقفين . ترجع الكاتبة تقلص الحريات الأكاديمية داخل الجامعة المصرية ، ليس فقط إلى التيار الإسلامى المسيس بفصائله ، ولكن أيضا إلى اختفاء تلك الطائفة من الأساتذة المستنيرين

الذين يتكرس لديهم الاستعداد للاستمرار فى نشر أفكارهم والقيام بدورهم .

هويدا عدلى

عمر ، عبد الفتاح . *الحرية الاكاديمية فى الجامعات التونسية* . *المستقبل العربى* ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ص ٨٧ - ٩٥ .

ينطلق الكاتب فى دراسته من أطروحة عدم انفصال الحرية الأكاديمية عن مفهوم الثقافة السياسية الديمقراطية ، أى الثقافة السياسية القائمة على الاعتدال والتوازن بين المعطيات والتطلعات المتناقضة : بين الحرية والمسئولية ، بين الطموح والواقع ، بين المركزية واللامركزية ، بين المصالح العاجلة والآجلة ... بعبارة أخرى تأبى الثقافة السياسية الديمقراطية الشطط والتطرف وتنبذ الانغلاق والتسلط ،كما تقتضى المرونة واللباقة فى التعبير والحكمة والتبصر فى التصرف والتدبر وتشكل إقرارا بحق الاختلاف . ويرى الكاتب أنه قلما تتوفر ثقافة سياسية من هذا القبيل فى العالم الثالث ، ومنها البلدان العربية . ولأن هذه البلدان تفتقر لثقافة سياسية ديمقراطية فإنها لا تتمتع بتقاليد أكاديمية ثابتة قائمة على الحرية الأكاديمية . ذلك أن الحرية الأكاديمية مهما تباينت الآراء حول تحديد مفهومها وأبعادها تقوم على سلطان العلم ، أى على سلطان يقوم على العلم ، ولا يبرر إلا به وفى حدوده ، بحيث إن كل تحول فى طبيعة هذا السلطان يؤدى إلى زيغ عن الحرية الأكاديمية وانقلاب عليها ، فينزلق بها إلى مستوى المتغيرات التى تجعلها تُسخر خدمة للتصورات الأيديولوجية والمصالح الفئوية

والحزبية ، فتحول سلطان العلم والمعرفة إلى سلطان سياسى أو حزبى أو إدارى ، ويجعل الجامعة حلبة تتصارع فيها الأطراف المختلفة .

ويضيف الكاتب أن الجامعات العربية تتخبط بدرجات مختلفة في مثل هذه الأحوال .

ثم ينتقل لدراسة الحالة التونسية ، حيث يبدأ بتقرير أنه لا يوجد فى تونس أى تعريف دستورى أو قانونى للحرية الأكاديمية . كما أن التجربة الجامعية لم تفرز بصورة واضحة وجلية اتفاقا حول مفهوم الحرية الأكاديمية ولا حول حدودها . وبعد ذلك يدرس مسألتين : الأولى أمانة الجامعة ، ويطرح فيها قضيتين ، تتعلق الأولى بالهيكل والتنظيم ، والثانية بالتمويل . والمسألة الثانية هى أمان الجامعى ، ويقصد بها سلامته من التهديد أو الضغط والتأثير وقدرته على ممارسة عمله بكل حرية وموضوعية ، ولذلك يدرس عدة نقاط فى هذه المسألة ، مثل الانتداب والترقية والتأديب وحرية الدرس والبحث .

هويدا عدلى

محافظة ، على . *الحريات الأكاديمية فى الجامعات الأردنية* . المستقبل العربى . ديسمبر ١٩٩٤، ص ص ١٠٣ - ١٠٩ .

تنقسم الدراسة إلى قسمين : الأول يحاول فيه الكاتب تأصيل مفهوم الحرية الأكاديمية تاريخيا ، متى ظهر وكيف تطور وما معناه فى كل مرحلة من مراحله ، وعلاقة المؤسسات الأكاديمية بالدولة وبالمؤسسة الدينية . فقد تطور مفهوم الحرية الأكاديمية من مفهوم القرن التاسع عشر ، (حرية التعليم والتعلم) حتى أصبحت

تعنى حق المعلم فى أن يعلم ، وحق المتعلم فى أن يتعلم ما يريد من دون تدخل أو قيد من الخارج . وقد شملت الحرية الأكاديمية حرية التعبير والنشر والاعتقاد . فبالنسبة للمعلم ، للحرية الأكاديمية ثلاثة جوانب هى حريته فى متابعة بحثه العلمى للوصول إلى النتائج العلمية ، وحريته فى أن يعرض على طلبته نتائج أبحاثه بصورة دقيقة وأمينة ويعرض أحكامه فى ميدان تخصصه ، وأخيرا حريته فى نشر نتائج أبحاثه بحيث يستفيد منها زملاؤه وينقدونها . كما تعنى الحرية الأكاديمية أن للأستاذ الحق فى اختيار الكتب المقررة وطريقة التدريس . أما بالنسبة للطالب ، فالحرية الأكاديمية تعنى حقه فى الحصول على التعليم السليم ، وحقه فى تكوين استنتاجاته بناء على دراساته ، وحقه فى الاستماع والتعبير عن آرائه ، وفى أن يكون له رأى فى تقرير ما يدرسه . وقد أشار الكاتب أيضا لحدود الحرية الأكاديمية ، وبالتحديد المسئولية سواء فردية أو جماعية ، وفى الجزء الثانى من مقاله يتناول الكاتب الحرية الأكاديمية فى الجامعات الأردنية وتقييم أوضاعها . فبينما تمنح القوانين والأنظمة التى تنظم إدارة الجامعات الأردنية هذه الجامعات قدرا من الاستقلال المالى والإدارى الذى يوفر مناخا مواتيا لممارسة الحرية الأكاديمية ، فإن هناك رغبة قوية لدى الحكومات الأردنية المتعاقبة فى التدخل فى شئون الجامعة ، وذلك بسبب طغيان الهاجس الأمنى عليها ، مما يعوق ممارسة الحرية الأكاديمية .

هويدا عدلى

السيد ، رضوان ، الحريات الاكاديمية فى الوطن العربى مع الإشارة إلى سوريا ولبنان ، المستقبل العربى ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ص ١١٠ - ١٢٠ .

تعتبر المقالة محاولة لسرد عديد من الإسهامات البحثية السابقة التى تناولت موضوع حرية البحث العلمى ، سواء كانت عربية ، أو أجنبية ، بدءا من إسهام حسن حنفى حول كانط وصراع الكليات الجامعية ، والذى شكا فيه من الأجواء المعبأة بالدوجماتيات التى تحول دون أخذ البحث العلمى مداه وحرياته ، وقرر أيضا فيه أن أجواء الستينيات والسبعينيات كانت أكثر رحابة واحتضانا للأستاذ الجامعى والباحث الأكاديمى . ثم مرورا بمحاولات إعادة كتابة التاريخ من قبل الدولة السورية . وفى ضوء ذلك سعى الكاتب إلى رصد الواقع السورى واللبنانى فى المؤسسات الأكاديمية والصراع بين القهر والحرية ، وكذلك بين ضرورات السياسة ووجوبيات ممارسة العلم . ويخلص الكاتب إلى أن مفهومى الجامعة والأكاديميا كل منهما يمر فى الوطن العربى بمرحلة حساسة من التغير وإعادة النظر ، ولذا فهناك بدايات نظرة جدية إلى البحث العلمى ، ضروراته وحرياته ، أما عوائق المرحلة الماضية فقد كان قدر منها عاما وسياسيا ، ولكن القسم الأكبر كان متعلقا بالوعى المفهومى والعام بدور المؤسسة الجامعية ووظائفها وبالبحث العلمى وضروراته . ومع استواء نظرة أخرى للبحث العلمى تظهر رؤية جديدة للشروط الوجوبية لذلك البحث وفى مقدمتها الحرية .

هويدا عدلى

عبد الله ، عبد الخالق . الحريات الأكاديمية في جامعة الإمارات العربية المتحدة ، المستقبل العربي ، ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ص ١٢١ - ١٣٤ .

يرى الكاتب أن التطورات العلمية والمستجدات التقنية ستفرض تقديم رعاية خاصة للباحثين والأكاديميين والمشتغلين بالعلم فى الدول المتقدمة والنامية على السواء . بيد أن المؤسسات الجامعية والبحثية في الدول النامية بشكل خاص ستضطر لخوض معارك شاقة من أجل إزالة المعوقات المجتمعية والفكرية والمؤسسية التى تواجه النشاط العلمى والأكاديمى ، وأن إزالة هذه المعوقات هى الأساس العملى للحرية الأكاديمية .

يسعى الكاتب فى ورقته إلى تعريف الحرية الأكاديمية وتحديد مكوناتها وعناصرها ، وكيف تختلف عن الحريات الأخرى كالحرية العلمية والفكرية والمهنية ، وماعلاقتها بهذه الحريات ، وكيف تمارس على أرض الواقع .

ترتبط الحرية الأكاديمية شأنها فى ذلك شأن الحريات المدنية والسياسية الأخرى أشد الارتباط بالبيئة الاجتماعية والسياسية ، وهل مشجعة لممارسة حقوق الإنسان أم معادية لها . وبالتالى فالحرية الأكاديمية ليست سوى صورة من صور الحرية الفكرية والعلمية ، وترتبط بحرية الاختلاف والاختيار والمعرفة والاستعلام . وعلى هذا تعنى الحرية الأكاديمية تحديدا غياب التوجيه والإكراه والتقييد على النشاط البحثى والتدريس داخل المؤسسات الجامعية والبحثية ، ذلك أن الهدف الأعم للحرية الأكاديمية هو الارتقاء بواقع العطاء العلمى وإزالة أشكال المعوقات التى تحد من النشاط العلمى .

ينتقل الكاتب بعد ذلك لتأكيد أن الحرية الأكاديمية والمسئولية وجهان لحقيقة واحدة . تتمحور الحرية الأكاديمية حول ثلاثة أجزاء متشابكة : الأول

المتعلق بحرية العلم والبحث العلمى وكل ما له علاقة بالنشاط العلمى والبحثى المجرد . والثانى حرية الأفراد المشتغلين بالعلم وكل ما له علاقة بحقوق وواجبات مهنة العمل الأكاديمى . أما الثالث فهو حرية الجامعات والمؤسسات الجامعية والبحثية ، وخصوصا ضمانات حصولها على الاستقلالية الداخلية والخارجية .

ويسعى الكاتب للوصول إلى تعريف إجرائى للحرية الأكاديمية يتكون من أربعة عناصر ، وهى : الاستقلال الداخلى للمؤسسات الجامعية والبحثية ، وتعدد مصادر تمويل هذه المؤسسات ، والأمن الوظيفى للباحثين والأكاديميين ، ووجود هيئة أو جمعية مهنية تتولى تمثيل الجماعة الأكاديمية وتدافع عن مصالحها .

ثم ينتقل أخيرا لتطبيق هذا التعريف على جامعة الإمارات العربية .

هويدا عدلى

السقاف ، عبد العزيز . الحريات الأكاديمية فى الجامعات اليمنية . المستقبل العربى ، ديسمبر ١٩٩٤ . ص ص ١٣٥ - ١٣٩ .

حدد الكاتب الحريات الأكاديمية باعتبارها تتعلق بحرية العمل فى المؤسسات الأكاديمية ، وقسم مقاله إلى جزأين ، الأول عن الحريات الأكاديمية فى اليمن ، والثانى عن مساهمة الجامعات فى توسيع حريات المجتمع . فيما يتصل بالجزء الأول تعرض فيه الكاتب إلى نمو الحريات العامة فى اليمن ، وأثر ذلك على الحريات الأكاديمية ، ثم العوائق أمام الحريات الأكاديمية فى الجامعات اليمنية ، مثل الإهمال المتعمد للجامعات من جانب الدولة ، والتخبط فى رسم سياسة

التعليم العالى ، وكذلك القيود المفروضة على القبول والالتحاق سواء فيما يتعلق بعضو هيئة التدريس أو الطالب . هذه القيود التى لا تتسم بالموضوعية أو العلمية ، ولكنها ذاتية تهدف أساسا لاستبعاد تلك العناصر التى لا يرغب النظام السياسى فى دخولها الجامعة . والعائق الثالث انعدام الأساسيات الضرورية لإنجاز البحث العلمى ، فلا توجد فى أى من الجامعات اليمنية مراكز للبحث العلمى وكذلك المراجع والدوريات . ورابع العوائق هو انخفاض الموارد المخصصة للبحث العلمى . وأخيرا تسييس العمل الأكاديمى ، فقد صارت أعمال الجمعيات العلمية الطلابية وكذا انتخاب عمداء الكليات ورؤساء الأقسام فيها يخضع لمعايير سياسية ، وكذلك فى اختيار موضوعات الندوات والمؤتمرات .

هويدا عدلى

كابلان ، ناثان . *البحوث الاجتماعية والسياسية القومية* . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية . سنة ٧ . عدد ٢٥ (اكتوبر ديسمبر ١٩٧٦) ص ص ٧٢ - ٨٦ .

يذكر الكاتب أن استخدام الإعلام الاجتماعى فى بعض الشئون الاجتماعية الهامة كان موضوعا هاما فى السنوات الأولى من السبعينيات ، وأن دراسة ذلك على المستوى الإمبريقى كانت محدودة للغاية . وقد كان تركيز هذا المقال موجها لطرح سؤال ذى أهمية حيوية فى خصوص استخدام المعرفة ومضمونه ، ماهى المعلومات التى تستخدم ؟ ومن يستخدمها ؟ ولأى غرض ؟ وما نتائجها ؟

لقد أجريت الدراسة فى الفترة من أكتوبر ٧٣ حتى شهر مارس ١٩٧٤ من خلال مقابلات مع ٢٠٤ شخصا بشأن استخدام السياسات وصياغتها مع

أشخاص يتولون مناصب هامة فى مختلف المصالح والإدارات واللجان فى القسم التنفيذى لحكومة الولايات المتحدة . وقد أوضحت الدراسة أن استخدام المعرفة من أى نوع لا يجرى فى الفراغ . وأنه فى المواقف المتصلة بالسياسة – حتى فى الظروف المثالية – تتأثر الكيفية التى تستخدم بها المعرفة وما يكون لها من تأثير على سائر الأمور الخاصة بالقضايا الجارى دراستها ، والقيم والرؤى لدى صانعى السياسات وبالشبكات السياسية والإدارية المتدرجة التى يعملون فى نطاقها .

عبد السلام نوير

عمار ، حمداش ، وضعية البحث السوسيولوجى فى الوطن العربى ، المستقبل العربى ، ابريل ١٩٩٠ ، ص ص ٦٢ – ٨٠ .

تعد هذه المقالة عبارة عن حوارات أجراها الكاتب مع عدد من علماء الاجتماع فى العالم العربى حول وضعية البحث السوسيولوچى . وقد أكد الكاتب فى بداية عرضه أن حالة البحث السوسيولوچى لا يمكن أن تكون فى حالة من التطور والتقدم الكيفى مخالفة لما عليه المجتمع الذى توجد فيه . وقد تم إجراء الحوار مع حيدر إبراهيم حول وضعية البحث السوسيولوچى فى السودان ، وعلى الكنز عن الجزائر ، وسمير نعيم من مصر ، ومصطفى التير من ليبيا ، وعبد الصمد الديالمى من المغرب . وقد دارت الأسئلة حول عدة قضايا :الأولى تحديد المؤسسات المنوطة بالبحث السوسيولوچى فى كل حالة من الحالات السابقة ، والثانية مشاكل التمويل ، والثالثة الموضوعات التى تستقطب اهتمام البحث السوسيولوچى ، والرابعة التوجهات النظرية الكبرى التى توجه الدراسات

السوسيولوجية ، وأخيرا مقارنة أوضاع البحث السوسيولوجي بأوضاع الدراسات والأبحاث في الميادين الإنسانية الأخرى ، مثل الاقتصاد وغيره .

وكانت من أبرز القضايا التي اشترك فيها غالبية المشاركين في الحوار ضعف التمويل الحكومي للبحث العلمي ، وبالتالي الاضطرار إلى قبول التمويل الدولي الذي يفرض قبوله – في بعض الأحيان – تبني اهتمامات بحثية تتفق مع اهتمامات الممول .

هويدا عدلي

Raoul Wallenberg Institute of Human Rights and Humanitarian Law, *Academic Freedom*, Report from a Seminar on Academic Freedom, Lund, 9-11 March 1992. pp. 8-56.

نظم معهد راؤول والينبرج لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بالتعاون مع اليونسكو وبعض المؤسسات الأخرى حلقة نقاشية عن الحرية الأكاديمية في لوند بالسويد من ٩ إلى ١١ مارس ١٩٩٢ . وقد صدرت خلاصة النقاش الذي دار في أروقة هذه الحلقة في هذا الكتيب المزمع عرضه .

ينقسم الكتيب إلى خمسة أجزاء بالإضافة إلى الملاحق . الأول عن مفهوم الحرية الأكاديمية ، والثاني عن واجب التعليم . أما الثالث فعن المعايير الدولية المنظمة لموضوع الحرية الأكاديمية كأحد حقوق الإنسان . ويناقش الجزء الرابع حدود ممارسة الحرية الأكاديمية . أما الجزء الأخير فبمثابة محاولة لاستشراف المستقبل في هذا الموضوع . ناهيك عن الملاحق وهي الإعلانات العالمية الأربعة

المتعلقة بالحرية الأكاديمية : إعلان ليما للحرية الأكاديمية واستقلال مؤسسات التعليم العالى ، وإعلان دار السلام للحرية الأكاديمية والمسئولية الاجتماعية للأكاديميين ، والعهد الأعظم للجامعات الأوروبية ، وإعلان كمبالا للحرية الفكرية والمسئولية الاجتماعية . هذه الإعلانات التى مثلت الأرضية التى انطلق منها النقاش .

يقصد بالحرية الأكاديمية حق الأكاديميين عند إجرائهم لأبحاثهم فى اختيار الموضوع والمنهج المستخدم فى التحليل والإطار النظرى ، وأيضا حقهم فى نشر نتائج بحوثهم ، سواء فى شكل مكتوب أو شفهى . وأن كفالة هذا الحق تعتمد بالأساس على استقلال الجامعات والمؤسسات البحثية عن أى تدخل من الخارج ، سواء من الدولة ، أو أية مؤسسات أخرى خاصة .

كما أثيرت فى الحلقة قضية الأنشطة السياسية والحرية الأكاديمية وما يرتبط بها من الصراع بين الموضوعية والذاتية لدى الباحث .

وقد انقسمت الآراء إلى فئتين : فئة ترى ضرورة أن تظل الجامعات والمؤسسات البحثية بعيدة كل البعد عن السياسة ، والأخرى ترى عدم الحاجة لهذا الفصل التام والكامل على أساس تعارضه مع حرية التعبير .

وفيما يتعلق بقضية حدود الحرية الأكاديمية ، فمنها ماهو ذاتى مرتبط بضمير الباحث والتزامه الأخلاقى ، ومنها ما هو موضوعى مرتبط بمدى حاجة المجتمع للبحث ونوعية آثاره على المجتمع ، هل هى ايجابية أم سلبية . كما أن هناك حدودا مرتبطة بالتدخل الخارجى فى البحث العلمى ، سواء من الدولة ، أو من بعض المؤسسات الخاصة ، ناهيك عن الحدود أو القيود الاقتصادية المتصلة بقضايا التمويل . وقد حذر عديد من المشاركين فى الحلقة من أن توسيع مساحة هذه الحدود قد يحول الاستثناء فى النهاية إلى قاعدة ، وتصبح ممارسة الحرية

الأكاديمية الحقيقية بمثابة الاستثناء .

هويدا عدلي

Shils, Edward. *Do We Still Need Academic Freedom*, American Scholar, Spring 1993, pp. 187-209.

يتناول الكاتب موضوع الحرية الأكاديمية من حيث المفهوم والضمانات والإشكاليات . فالحرية الأكاديمية هي الحرية التي تكفل اكتشاف الأفكار الجديدة ، وتقييم الأفكار القديمة ، وإعادة النظر فيها بالنقد والتمحيص ، وكذلك نبذ ما يثبت عدم علميته وصحته .

تكفل الحرية الأكاديمية للعالم والباحث حقه في ممارسة عمله الأكاديمي ، بدون الخوف من توقيع العقاب عليه نتيجة ممارسة هذا العمل ، والذي يتراوح من القبض على الباحث إلى السجن والطرد من العمل وحرمانه من التدريس . فالحرية الأكاديمية هي - في المقام الأول - حرية ممارسة العمل الأكاديمي والتوصل إلى نتائج علمية من خلال دراسات متعمقة ودقيقة ومنضبطة . فهي حرية السعي للحقيقة والمعرفة وكذلك نقلها . كما أن الحرية الأكاديمية تنصب على حق الأكاديمي في المشاركة في الأنشطة التي تتم في الجامعة ، والتي تؤثر تأثيرا مباشرا على أداء العمل الأكاديمي .

كما ذكر الكاتب أن للحرية الأكاديمية حدودا ، فهي ليست مطلقة ولكنها مقيدة ، فهناك ضوابط أخلاقية ومنهجية تحدد علاقة الأستاذ بأبحاثه وطلابه . وأهم هذه الضوابط وأبرزها التزام الباحث الأخلاقي بالوصول للحقيقة وتدريسها

ونشرها .

تناول الكاتب – أيضا – العلاقة بين ممارسة السياسة والحرية الأكاديمية . وأن الحرية المدنية التى يتمتع بها الأكاديمى مثله مثل أى مواطن عادى لا تعنى حقه فى استخدام الجامعة كساحة للدعاية السياسية ، خاصة وأن خطورة هذا الموضوع تزداد فى فروع العلوم الاجتماعية مثل علم السياسة والاجتماع والاقتصاد والأنثربولوجيا . ولذلك فهناك فارق بين الحرية المدنية للعالم وحريته الأكاديمية .

هويدا عدلى

Ben-Yehuda, Nachman. ***Deviance in Sciences,*** **The British Journal of Criminology, vol. 26, No.1, January 1986, pp. 1-25.**

تطرح الورقة وتحلل حالات متنوعة من الممارسات الانحرافية فى العلم ، وذلك من خلال دراسة القضايا المتعلقة بهيكل ممارسة العلم وعملياته ، والتى قد تكون دافعة للانحراف بصورة أو بأخرى .

يرتبط العلم بالبحث عن الحقيقة بأسلوب منضبط وأمين . ومع ذلك فهناك تقارير خطيرة ظهرت عن علماء مارسوا الغش والخداع ، وقرروا ملاحظات ليس لها أساس حقيقى من الوجود ، بل وزيفوا بيانات . وعلى الرغم من أن موضوع الانحراف في ممارسة العلم يعد موضوعا هاما وخطيرا ، فإنه لم يحظ باهتمام بحثى جاد حتى الآن . وعلى هذا فإن هدف الكاتب من مقاله الاكتشاف المتعمق لظاهرة الانحراف فى العلم بهدف التوصل لفهم أفضل للظاهرة . ولهذا يتبع

منحيين : الأول دراسة المفاهيم النموذجية العلم وهيكل ممارسته . والثانى إلقاء الضوء على بعض الحالات الفعلية لممارسة الانحراف فى العلم . ويفرق الكاتب بين نوعين من الانحرافات : الأول الذى يمكن إرجاعه للعالم المنحرف ، أى انحراف العالم ذاته ، وهو ما يسمى بنظرية التفاحة الفاسدة The bad apple theory ، والثانى هو الانحراف الذى يعود فى أجزاء منه إلى هيكل ممارسة العلم والعمليات المتعلقة بإجراء البحوث العلمية وهو ما يسمى بنظرية الجبل الجليدى العائم Iceberg theory .

كما يميز الكاتب بين الانحراف فى ممارسة العلم والخطأ . فالانحراف هو الارتكاب المتعمد والمقصود للممارسة غير الأمينة واللا أخلاقية مع الوعى الكامل بأن هناك ضوابط منهجية وأخلاقية علمية تحرم ذلك . ومن أمثلة هذه الممارسات التدليس وتزييف المعلومات لأسباب خاصة ، وتسجيل ملاحظات ونتائج غير حقيقية لم يتم التوصل إليها فعلا ، وأيضا التلاعب بالبيانات بهدف توجيه النتائج وجهة محددة مسبقا . ناهيك عن سرقة الأفكار والسلوك غير الأخلاقى فيما يتصل بالتطبيق والتجريب على بشر بدون إعلان موافقتهم أو علمهم بذلك . ويذكر الكاتب نماذج للدوافع الهامة للانحراف فى ممارسة العلم ، مثل النهم للنشر ، واكتساب الاعتراف .

وفى نهاية المقالة اعتبر الكاتب الانحراف فى العلم إحدى جرائم ذوى الياقات البيضاء .

هويدا عدلى

Shils, Edward. *The Academic Ethic*, The Report of a Study Group of the International Council on the Future of the University, Chicago: University of Chicago Press, 1984, pp. 1-104.

يعرض هذا الكتاب لخلاصة الندوة التى قام بتنظيمها المجلس الدولى لمستقبل الجامعات على ثلاث مراحل خلال عامى٨١-١٩٨٢ ، والتى شارك فيها عدد من أساتذة الجامعات والباحثين يمثلون عديدا من الدول الغربية ، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والسويد وسويسرا ، ومن مختلف التخصصات الإنسانية والطبيعية .

وقد كان تركيز الكاتب الرئيسى على الأخلاقيات الأكاديمية فى الجامعات ، بدءا من التأصيل النظرى لدور الجامعة ومهام الجماعة الأكاديمية داخلها وبالتحديد اكتساب المعرفة ونقلها وليس تطبيقها ، وكذلك الضمانات التى تتمتع بها الجماعة الأكاديمية داخل الجامعة ، مثل الاستقلال والحرية الأكاديمية . ثم تناول التقرير - باستفاضة - التحديات التى تواجه الجامعة فى الوقت الراهن ، والتى تمثل تهديدا للأخلاقيات والأعراف الأكاديمية ، مثل ظهور أنماط جديدة من الجامعات (الجامعات الجماهيرية) والتى تضم أعدادا ضخمة من الطلاب ، وبالتالى تفتقر لقيام العلاقة المثالية المفترضة بين الأستاذ والطالب ، وفيما بين الطلبة وبعضهم البعض ، مما يؤثر بالسلب على العملية التعليمية ككل .

ثم يعرض التقرير للالتزامات الأكاديمية الواقعة على أساتذة الجامعات ، وتقييم مدى توافرها من عدمه ، مثل الالتزام بالبحث عن المعرفة ، وتدريب الأجيال الجديدة من الباحثين والمدرسين ، وكذلك الالتزامات تجاه مؤسساتهم ومجتمعاتهم من خلال التدريس والبحث ، فضلا عن التزامات الزمالة ، وأخيرا التزام العلماء والأكاديميين بمتابعة التطبيق العملى لنتائج بحوثهم .

هويدا عدلى

Shils, Edward. ***Science and Scientists in the Public Arena*****, The American Scholar, Spring 1984, pp. 185-202.**

يناقش الكاتب موقع العلم والعلماء على الساحة العامة للمجتمع ، وبمعنى أكثر تحديدا علاقة العلم والعلماء بالسياسة ورجالها خاصة في السنوات الأخيرة . فعلى الرغم من أن القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين شهدا تحول عديد من العلماء والباحثين عن ممارسة العلم إلى ساسة محترفين وإلى علماء يعملون في مؤسسات حكومية وصناعية ، فإن القضايا السياسية لم تكن تثير هؤلاء كما هو حادث في الوقت الراهن .

فهناك صراع بين التزامات العلماء الأخلاقية والعلمية وتوجهات السياسة الحكومية إزاء قضايا ما تكون محل دراسة العلماء وبحثهم ، وبالتحديد الصراع بين الحفاظ على سرية الأبحاث ونتائجها كأحد اعتبارات الأمن القومي ، وهي الأولوية لدى الدولة وبين ضرورة نشر نتائج البحوث وهي أولوية العلماء . فالسرية تتنافى مع ممارسة العلم على مستوى المبدأ والممارسة .

ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى مناقشة قضايا فرعية متصلة بالموضوع ، مثل علاقة العلماء بالدولة وبالمجتمع والجماعة العلمية الأوسع . ويخلص إلى أن كل هذه الجدالات الكبرى أدت إلى تشكيل وعي ذاتي جماعي جديد استقر بين العلماء . فعلى الرغم من اختلافاتهم وتنوع اختصاصاتهم ، فإنهم أصبحوا يدركون أنفسهم كجماعة علمية واحدة يتحملون مهمة الحفاظ على ما أطلقوا عليه مسئولية العلم والتي تنطوي على مسئوليتهم عن الحقيقة العلمية وحمايتها من المعتقدات الخاطئة والمشوهة والممارسات القمعية للمؤسسات الدينية . بل امتد إحساسهم بمسئوليتهم العلمية في الكثير من المجالات إلى الاهتمام بالتطبيق الفعلي لمعارفهم العلمية ونتائج بحوثهم .

هويدا عدلي

Corillon, Carol. ***The Role of Science and Scientists in Human Rights,*** **The Annals of the American Academy of Political and Social Science, Vol. 200. Nov. 1989, pp. 129-140.**

يناقش المقال قضية العلاقة بين العلم وحقوق الإنسان ، هذه القضية التى حظيت ، ومازالت تحظى ، باهتمام عشرات من مراكز البحوث والمؤسسات العلمية على مستوى العالم . يركز المقال على أربع قضايا فرعية فى هذا الموضوع ، وهى العالم كأحد نشطاء حقوق الإنسان ، والعالم كضحية لانتهاكات حقوق الإنسان ، والعالم كمنتهك لحقوق الإنسان ، وأخيرا العلاقة بين تطبيقات العلم المختلفة وحقوق الإنسان . ويسوق الكاتب عديدا من النماذج والأمثلة عن كل قضية من هذه القضايا . ينطلق الكاتب من مقولة إن منطق علاقة العلم بحقوق الإنسان يتحدد فيما يطلق عليه ضمير العلم والعالم . وأن العلم لايمكن أن يزدهر إلا فى مناخ من الحرية ، وأن هدفه النهائى الوصول للحقيقة ، وأنه عندما يتم قهر العلماء وانتهاك الحريات العلمية والأكاديمية فإن العلم ينهار والحقيقة تتوه . فنجاح أى عمل علمى يعتمد على البحث الحر والاتصال الحر والقدرة على المعرفة والحديث عن الحقيقة العلمية التى تم التوصل إليها دون خوف .

ومن ناحية أخرى فإن دور العالم كأحد نشطاء حقوق الإنسان فى الدفاع عن زملاء مهنته الذين يتعرضون للانتهاك دور يتسم بالعالمية لا يعرف حدودا جغرافية أو سياسية ، وذلك لأن العلم ذاته لا يعرف هذه الحدود ، ولذلك السبب هناك عديد من المنظمات العلمية التى تشكلت بالأساس لتدافع عن حقوق العلماء وترصد الانتهاكات التى يتعرضون لها ، بل وتمارس الضغط على الحكومات للحد من هذه الانتهاكات . وعلى الطرف الآخر هناك العالم الذى يتعرض لانتهاك

حقوقه نتيجة رفضه تسخير جهوده لخدمة أهداف سياسية أو توصله لنتائج علمية تنتقد حكومته وسياستها ، وتكشف عن فسادها أو غيره ، أى أنه يتعرض للانتهاك لكونه يتحمل مسئولياته المهنية والأخلاقية كاملة ، وعلى نقيض هذه الحالة هناك العالم الذى يتم استخدامه لانتهاك حقوق الإنسان ولأغراض تتنافى مع أخلاقيات البحث العلمى ، سواء الطبيعى أو الاجتماعى .

أما القضية الأخيرة فترتبط بتطبيقات العلم فى مجال حقوق الإنسان . بمعنى هل للعلم دور فى الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان أم لا ؟ فالعلم قد يلعب دورا إيجابيا والعكس صحيح ، بمعنى أنه يلعب دورا ايجابيا عندما يتم اكتشاف انتهاكات حقوق الإنسان من خلاله ، ويلعب دورا سلبيا عندما يستخدم للتستر على هذه الانتهاكات ، وقد ذكر الكاتب نماذج للحالتين .

هويدا عدلى

Barber, Elinor, *Research Access: Scholarships Versus National Interest,* The Annals of the American Journal of Political and Social Science, No. 491, May 1987, pp. 63-72.

يتركز موضوع الدراسة حول التسهيلات البحثية وأثرها على المصلحة القومية . وهو يرى أن تلك التسهيلات المتعلقة بالبحث فى دول أجنبية صارت تمثل إشكالية بصورة متزايدة ، ذلك أن البحوث يمكن أن ينظر إليها بوصفها مصدر ضرر محتمل على المصالح الوطنية ، أو مصالح الباحثين الوطنيين ، فإن التسهيلات الممنوحة للأجانب للبحث يمكن أن تقيد . ومن ثم فقد دخلت المطالبة بحق تنفيذ مخططات علمية صراعا مع المطالبة بحق منع تسهيلات مشروطة وربما تتزايد

الشروط لدرجة إنكار التسهيلات الممنوحة تماما ، الأمر الذى استدعى تفسيرات متعارضة ، بل متصارعة ، حول الحقوق .

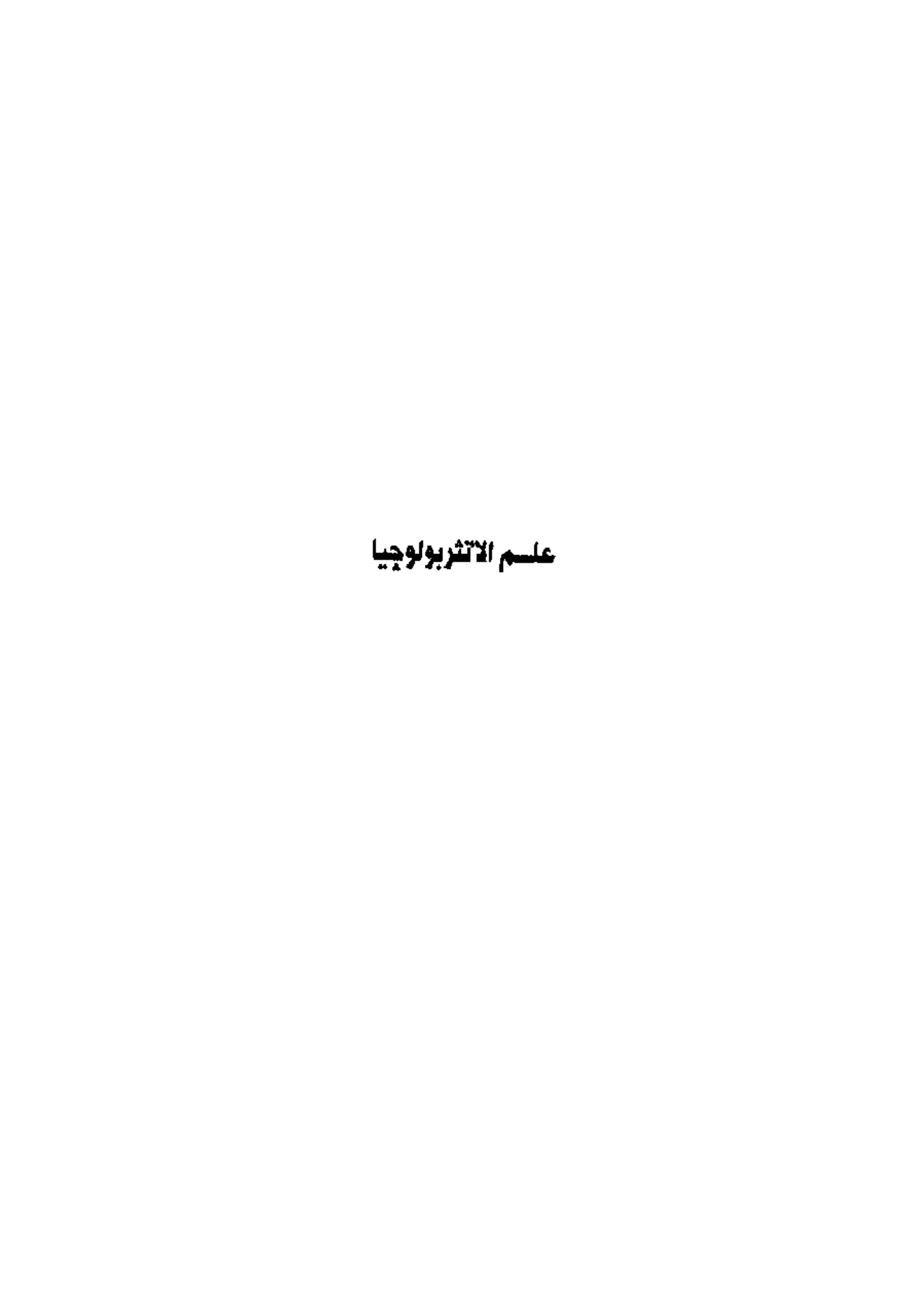
- ما إذا كان ممكنا إجراء بحث داخل دولة أجنبية .
- وما الموضوعات الممكن دراستها ؟
- وما أنماط البحوث الممكن قبولها ؟
- ومن الذى سيدرس مشكلة ما ؟ ومن الذى يمكن أن يدعم البحث ؟
- ومن الذى سيستفيد من هذا البحث ؟

وفى حالة غياب الاتفاق الصريح والواضح حول الحقوق فإنها تصير محلا للتفاوض حولها من قبل الحكومات أو المنظمات أو الباحثين الأفراد .

وتعتمد التنازلات المتبادلة المتنوعة ، والتى تعد ضرورية بطبيعة الحال ، على طبيعة العلاقات بين الدول . وتشير الدراسة لأمثلة من قبيل العلاقات الأمريكية - السوفيتية وعلاقات الولايات المتحدة بدول العالم الثالث .

عبد السلام نوير

الموضوعات المتخصصة



علم الانثربولوجيا

بريتشارد . إيفانز . الانثروبولوجيا الاجتماعية . ترجمة : احمد ابو زيد . منشأة المعارف . الاسكندرية . ١٩٥٨ . الفصل السادس "الانثروبولوجيا التطبيقية" ص ص: ١٥٩ - ١٨٥ .

يأتي عرضنا للفصل السادس من كتاب "الأنثروبولوچيا الاجتماعية" لإيفانز بريتشارد – خروجا عن الخط الأساسي الذي اتبعناه في مجال توثيقنا للمقالات التي عرضت لأخلاقيات البحث العلمي ، وترجع أهمية هذا الفصل إلى أنه مكتوب بيد أحد هؤلاء الذين استخدموا العلم لخدمة مصالح الاستعمار مبررا ذلك بصورة لابد من العرض لها ، كما أن الفصل يطرح الكثير من التساؤلات التي تتعلق بأخلاقيات البحث العلمي .

يبدأ الكاتب بتقديم عرض طيب يوضح كيفية استخدام البحث الأنثروبولوچي في المستعمرات البريطانية لصالح الحكومة الاستعمارية ، وكذا لصالح الجماعات التبشيرية ، معتبرا أن استخدام البحث بهذه الطريقة هو أحد المجالات التطبيقية الهامة للأنثروبولوچيا الاجتماعية ، وكيف أنها يمكن أن تفيد بصورة كبيرة في إدارة وحكم المستعمرات وكذا في مجال التعليم التبشيري .

ويرى الكاتب – في الجزء الأول من الفصل – أن هذا الاستغلال أفاد العلم النظري بدرجة كبيرة . فالحكومات الاستعمارية قدمت التمويل والتسهيلات الكثيرة التي كان يصعب بدونها على علماء الأنثروبولوچيا أجراء كل هذه الدراسات الميدانية في تلك المجتمعات البعيدة ، حيث تعجز الجهات المنوط بها تمويل الأبحاث العلمية والجامعات عن الوفاء بكل هذه التكاليف الباهظة .

وفي تراجع غريب يقرر "إيفانز بريتشارد" أنه كي لا تضار المثل والقيم العلمية يحسن بالأنثروبولوچيين الابتعاد عن مسائل السياسة والحكم ، بل أنه يذهب إلى حد القول بأن الاعتماد – حتى في البحث من أجل المعرفة في ذاتها –

على تعضيد الحكومات ومؤزارتها فيه شئ من الخطر على الأنثروبولوجيا ، كما أنه قد يؤدى إلى الصراع والتنازع بين وجهتى نظر كل من الباحث الأنثروبولوجى والحكومة في مكونات البحث نفسه .

وما سبق يفسر تلافى علماء الأنثروبولوجيا دراسة أثر الحكم الاستعمارى على البناءات الاجتماعية لتلك المجتمعات الواقعة تحت نير الاستعمار ، ولعل شعور إيفانز بريتشارد بالتناقض دفعه إلى أن يقرر أنه يجب الابتعاد بالبحث الأنثروبولوجى عن الحكومات ، وأنه يجب أن تتولى ذلك الهيئات الأكاديمية والجامعة من أجل البحث الخالص عن الحقائق ، ولا يهم إن كان لهذا البحث فيما بعد تطبيقات علمية أم لا . بل أنه يقترح إنشاء وظائف أنثروبولوجية فى الحكومات على غرار الوظائف التى يشغلها خبراء التربية والجيولوجيا ، وذلك لتلافى الصعوبات والإشكالات الناجمة عن تعارض وجهات النظر بين الباحثين الأنثروبولوجيين والحكومات .

فمن يتعارض فكره مع أهداف الحكومات عليه الاتجاه .. إلى الحياة الأكاديمية ليمارس أبحاثه العلمية كيفما يحلو له دون وصاية من أحد يحدد له خطوط بحثه العامة بل وموضوع هذا البحث .

ثم يبرر إيفانز بريتشارد تعاونه مع حكومة السودان الاستعمارية بمبرر يبدو زائفا إلى حد كبير ، وهو أن حكومة السودان كانت – إلى حد ما – تشجع البحث العلمى الخالص ، وهو أمر مشكوك فيه إلى حد كبير .

إن الفصل الذى بين أيدينا يكشف لنا أهمية التشكك فى أهداف أى بحث يقوم به باحثون أجانب ، أو بحث ذى تمويل من هيئة أجنبية أو حتى تمويل مشترك ، فإن من يدفع لابد له من فائدة تعود عليه . فلا بد من التدقيق الشديد حتى تتجنب الوقوع فى تلك الشراك البراقة ، فهم يدفعون القليل ليجنوا الكثير

من المعلومات القيمة التي يمكن أن تستخدم ضد المصالح القومية للوطن .

إن المسئولية الملقاة على عاتق الباحثين الاجتماعيين الوطنيين كبيرة ، وعليهم ان يصلوا إلى صيغة متفق عليها تحكم عملية البحث العلمي ، وخاصة تلك البحوث ذات التمويل الأجنبي .

عبد السلام محمد

Fraser, Gertrude. *Race, Class and Difference in Hortense Powdermaker's After Freedom: A Cultural Study in the Deep South.* Journal of Anthropological Research, Vol. 47, N° 4, Winter 1991, pp. 403-416.

كان الاتجاه السائد – ومازال إلى حد كبير حتى الآن – فى الأنثربولوجيا الاجتماعية والثقافية هو دراسة المجتمعات البدائية والتقليدية ، بل إن الدراسة الحقلية كانت لا تستمد شرعيتها إلا من خلال إجرائها فى مجتمعات غريبة عن الباحث ، أو تلك التى تشكل له ما يمكن تسميته بالآخر ، ويبرز هذا الاتجاه بشكل واضح فى الأنثروبولوجيا الأمريكية ، وكذا كان من الصعب على المرأة الباحثة أن تجد لها مكانا فى ساحة العلم ، وعليها أن تكافح باستماته حتى تنال ذلك المكان ، وتكمن الصعوبة الأكبر فى محاولتها القيام بدراسة حقلية خارج مجتمعها بمفردها ، فى ظل تلك الظروف استطاعت الأنثروبولوجية "بودر ميكر" Powdermaker أن تحتل مكانا مرموقا فى تاريخ العلم ، وأن تقوم بدراسات رائدة سبقت بها اتجاهات ظهرت فيما بعد وسادت فى الأنثروبولوجيا فترات طويلة ، كذلك فقد أثارت من خلال كتابتها ودراساتها الكثير من القضايا

المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمى ، والتى استمر نقاشها لمدة خمسين عاما ، ومازالت تحتاج إلى تدقيق ودراسة مستفيضة من علماء الأنثروبولوجيا .

فى هذا المقال يقدم Fraser تعليقا ونقدا لأحد كتابات Powdermaker الشهيرة وهى After Freedom: A Cultural Study in the Deep South ، ويأتى المقال فى أحد أعداد دورية "J. A. R" الصادر فى ذكرى تلك العالمة الأمريكية ، متناولا تلك الدراسة التى أجريت فى دلتا المسيسبى فى مجتمع الزنوج "الأفرو – أمريكيين" . وتركز الرؤية المطروحة فى هذا المقال – بصفة خاصة – على مناقشة Powdermaker للسلالة والطبقة Race and Class ، والتى تعرض خلالها للاختلافات الثقافية بين الجماعات السلالية منطلقة من أسس وخلفيات أثنية ، فهى تذهب إلى أن الامتياز البيولوچى هو المتغير التفسيرى للاختلاف الثقافى .

ويطرح كاتب المقال فى ثنايا النقد والتعليق الذى يقدمه للكتاب العديد من القضايا الهامة المتعلقة بأخلاقيات البحث العلمى ، ويذهب إلى أن الباحثة تفتقد الموضوعية فى دراستها إذ انطلقت من رؤية محدودة ومحكومة ومعتمدة فى الأساس على الغلو فى الانتماء إلى سلالة أو عرقية أو ثقافة معينة ، ويستعرض ذلك من خلال تناوله لأسباب اختيار Powdermaker لمجتمع الدراسة مجتمع الزنوج ، وكذا الدفع الرئيسى الذى جاءت به الدراسة ، ويوضح الكاتب الآثار السلبية والسيئة لذلك – ففى رأيه – أن الدراسات الأثنوجرافية هى المرآة التى تقدم صورة المجتمع والثقافة لجمهور العامة وصانعى السياسات فى مجتمع البحث وكذا فى مجتمع الباحث ، فإن كانت هذه الصورة غير منصفة فإن الآراء والسياسات التى توجه نحو مجتمع البحث ستكون بالتالى غير منصفة بل ومجحفة إلى حد كبير .

ثم يطرح الكاتب قضية أخرى ، وهى "حق الباحث المُجيد فى التكريم" سواء كان على قيد الحياة أو بعد رحيله عنها ، وهذا التكريم يكون فى أبسط صوره فى ذكر أعماله ودراساته فى المكان الذى يجب أن تذكر فيه ، ويعرض لبعض الأمثلة لحالات تجاهل لكثير من الباحثين المجيدين، وخاصة من النساء ، وفى هذا التجاهل بُعد تام عن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمى .

ثم يستعرض الكاتب أثر الغلو فى الانتماء إلى عرقية أو ثقافة مختلفة عن مجتمع البحث على تحليلات وتفسيرات الباحثة Powdermaker لثقافة الزنوج ، وكذا الاختلافات الموجودة بين مجتمع الزنوج ومجتمع الرجل الأبيض .

ثم يطرح الكاتب قضية أخرى هامة هى "الصراع القائم بين قيم الباحث الخاصة وقيم المجتمع محل الدراسة ، ومدى قدرة الباحث على الفصل بينهما ، وتأثير ذلك الصراع على أحكامه ورؤيته للمجتمع وثقافته ، ويرى الكاتب ضرورة تخطى الباحث للحواجز العرقية والأخلاقية الناتجة عن اختلاف انتماء الباحث إلى عرقية وثقافة أخرى ، وإلا فإن الباحث سيقع فى مصيدة التحيز والتعالى العرقى مما يخرج بالدراسة عن مسارها الصحيح والمفترض .

ثم يعرض الكاتب لنظرة Powdermaker للعلم ودوره فى المجتمع وكيف أن الأنثروبولوجيا بصفة خاصة يمكن أن تسهم فى صنع القرار السياسى ، فهى ترى أن الأنثروبولوجيا لابد لها من التجاوب مع الموضوعات المعاصرة والطارئة فى المجتمع – فهى الأقدر على المعالجة الأعمق لتلك الموضوعات والمشكلات – بدلا من حصرها فى دراسة المجتمعات التقليدية والبدائية .

عبد السلام محمد

Lavi, Smadar & House, Forest. *"Notes on the Fanatastic Journey of Hajj, His Anthropologist, and Her American Passport"*, American Ethnologist, Vol. 20, N° 2, May 1993, pp. 363-384.

لا يتناول المقال بصورة مباشرة موضوع اهتمامنا - أخلاقيات البحث العلمي - ولكنه يلقى الأضواء على كثير من الجوانب الهامة التى تتعلق بهذا الموضوع ، ومنها ذلك الجانب الخاص بالبحوث التى يجريها الباحثون الأجانب فى دول العالم الثالث ، ومنها "مصر" . ويطرح المقال فى ذهن قارئه العديد من التساؤلات ، منها مدى الرقابة المفروضة على تلك البحوث التى يجريها الباحثون الأجانب ، وهل يجب فرض مثل تلك الرقابة أم أن البحث العلمى يحتاج لمزيد من الحرية ؟ وما مدى التزام الباحثين الأجانب بأخلاقيات البحث العلمى ؟ وما المحددات التى تقرر مدى هذا الالتزام ؟

ثم أنه هناك موضوع آخر لابد من مناقشته ، وهو تأثير مثل تلك البحوث وأولئك الباحثين على المجتمعات محل الدراسة ، وبخاصة إذا كانت مجتمعات ذات حساسية خاصة ، مثل المجتمعات الحدودية كسيناء والصحراء الغربية وغيرها ، ونحن نضع أهمية خاصة هنا لشبه جزيرة سيناء - مجال الدراسة التى يتناولها المقال - فهى منطقة ذات أهمية خاصة لمصر استراتيجيا وعسكريا .. وتزداد الأهمية إذا كان الباحثون من الجانب الآخر أى إسرائيل .

لقد حاول كثير من الباحثين الإسرائيليين فى بحوثهم - التى أجروها أثناء فترة الاحتلال العسكرى لسيناء وبعدها - البحث عن طريقة للحفاظ على - أو خلق - صورة الحياة الرعوية التى وردت فى التوراة لسكان هذه القفار ، ويناقش المقال تلك المسألة ، ويعتقد أن هذه الرؤى إنما هى نتيجة للمعالجات الإسرائيلية التى تناولت أفكار اليهودية والصهيونية والقومية العربية وتلك الدائرة حول

الشتات والنفى والتهميش .

والمقال تم تأليفه باشتراك ثلاثة أولهم شيخ من قبيلة المزينة بجنوب سيناء ، والثانى هو الباحثة الأثنوجرافية الإسرائيلية ، وأخيرا زوجها الأمريكى ، وهو باحث أنثروبولوجى أيضا . ويعرض المقال لتلك الآراء من خلال مناقشتها مع شيوخ البدو وعلى رأسهم هذا الحاج "The Hajj" ، ثم تسجيل المناقض لها من الآراء ، وكذا تسجيل الواقع الموجود ، وذلك من خلال العديد من الزيارات الميدانية التى استغرقت ثلاثين شهرا على مدار أربعة عشر عاما .

والجوانب الهامة التى يكشفها هذا المقال كثيرة ، منها ضخامة التمويل المقدم لمثل هذه المشروعات البحثية ، وكذا تعدد الجهات الممولة ما بين أمريكية وإسرائيلية وهو ما يدفعنا إلى التساؤل .. ما الهدف وراء مثل هذه المشروعات البحثية فى مثل هذه المناطق ذات الحساسية الخاصة ؟ ثم ما الذى يحكم وينظم مثل تلك العمليات ؟ وأخيرا نتساءل حول دور المراكز البحثية التابعة لجهات أجنبية فى مصر، وما القيود والإجراءات التى تحكم وتنظم عملها داخل مصر .

ثم إذا طالبنا بوجود رقابة على مثل تلك البحوث والمراكز البحثية فهل هذا يعتبر ردة على طريق حرية البحث العلمى ، أم أن الأمن القومى والاجتماعى لبلادنا يستدعى ذلك ؟ هذا الأمر يحتاج إلى كثير من المناقشة والدراسة .

وبعد فإن المقال جدير بالتناول والدراسة المتأنية ، فهو يطرح كثيرا من الموضوعات الهامة والحيوية .

عبد السلام محمد

Miller, Frank C. "*Knowledge and Power: Anthropology, Policy Research and the Green Revolution*": American Ethnologist, Vol. 4, N° 1, February 1977. pp. 190-198.

منذ عدة سنوات ونحن الأنثروبولوچيون - مشغولى الذهن كثيرا بعلاقاتنا مع الناس - سواء أولئك الذين عاملونا بلطف وبطيبة أو الذين عاملونا بعدوانية - والذين يشكلون موضوع بحثنا . وفى الأراضى البعيدة اتهمنا بالإمبريالية الأكاديمية ، وقيل إننا نستخدم المستعمرات كمناجم للمادة العلمية ، ونعود بالفوائد للوطن دون أن نسهم بأى شئ من أجل رفاهية الناس الذين أمدونا بتلك المادة ... بتلك البداية يستهل "Frank C. Miller" مقاله عن "المعرفة والقوة : الأنثروبولوچيا وسياسة البحث والثورة الخضراء" متناولا موضوعا هاما يشغل أذهان العلماء الاجتماعيين كثيرا ، وبخاصة فى دول العالم الثالث ، وهو أولويات البحث العلمى الاجتماعى ، ويضرب المؤلف مثالا لتلك الأولويات بالثورة الخضراء ، والتى يعتبرها موضوعا مثاليا للبحث من خلال الأنثروبولوچيين الاقتصاديين ، وكذا علماء الإيكولوچيا الثقافية ، ولكنهم حتى الآن يتجاهلونه بصورة كبيرة .

ويستعرض الكاتب فى البداية العديد من الانتقادات الحادة الموجهة للأنثروبولوچيا ، والتى أسهمت فى إيجاد جو مشحون بالعداء فى تلك المجتمعات التى تشغل مركز اهتمام علماء الأنثروبولوچيا ، والانتقاد الأول جاء من الأمريكيين الأصليين وكان ينتقد - من وجهة نظرهم - الفكرة المسيطرة على الأنثروبولوچيين من أن الناس أشياء للملاحظة والدراسة فلا اعتبار لرفاهيتهم أو مصلحتهم الخاصة .

ثم يستعرض الكاتب تلك الفضائح التى أوصلت البحث فى البلاد الأجنبية

– التى اسماها بالأراضى البعيدة – إلى حالة يرثى لها ، ومن تلك الفضائح التى أسهمت فى سيادة مناخ عدائى فضيحة "كاملوت" فى شيلى خلال عام ١٩٦٥ ، ثم موضوع "تايلاند" فى عام ١٩٧٠ . ويذهب الكاتب إلى أن العلم الاجتماعى وخاصة الأنثروبولوچيا قد عانى الكثير بسبب هذه العقبات ، على الرغم من أن الأنثروبولوچيين فى تلك الفضائح لم يكونوا العقول المدبرة، لكن البعض منهم كان متورطا سواء بعلم أو بغير علم . وكل هذه الفضائح كانت السبب وراء الاتهام بالإمبريالية الأكاديمية ، مما أثار حفيظة الناس تجاه أى باحث أجنبى ، إلى أنهم قد يعتبرون بحثه نوعا من الغزو أو الاجتياح لمجتمعهم ، لكن الكاتب يعود ليعلن أن للأنثروبولوچيا – مع ذلك – فضلا كبيرا فى إكساب المجتمعات الغربية معرفة وتعاطفا مع تلك المجتمعات غير الغربية .

ثم يوضح الكاتب أنه فى تلك الأوقات الحرجة بالنسبة للأكاديميين وللعالم بصفة عامة يظهر بصيص من الأمل يتمثل فى الاستجابة لهذه الانتقادات المتزايدة . فهناك إرادة حميدة لاختبار علاقاتنا بموضوعات بحثنا.وكذا لتحديد طرق لاستعادة التوازن فى هذه العلاقات . ويستعرض الكاتب جهود الأنثروبولوچيين فى سبيل ذلك ، ويرسم ملامح هذه الاتجاهات الجديدة التى تسعى لتحديث اهتمامات وموضوعات البحث الأنثروبولوچى لتنتفى عن علم الأنثروبولوچيا تلك الوصمة ، ولتجعله أحد العلوم الموجهة للسياسة والمحددة لها وليس العكس .

ثم يتعرض الكاتب لأولويات البحث العلمى ، ضاربا مثالا بالثورة الخضراء ، موضحا كيف أنها تشكل أهمية كبيرة خاصة لدول العالم الثالث ، ويرى أن هناك كثيرا من الاتجاهات النظرية التى سادت فى فترة الستينيات وأثرت على اهتمام الأنثروبولوچيين بالثورة الخضراء ، وما ارتبط بها من تغيرات

اقتصادية واجتماعية ، رغم ما لتلك الموضوعات من أهمية باللغة ، ومن هذه الاتجاهات الأنثروبولوجيا المعرفية ودراسات رؤى العالم .

والكاتب بذلك يدعو إلى إعادة ترتيب أولويات البحث العلمي مؤكدا ضرورة أن تحمل الدراسة الأنثروبولوجية أهدافا تطبيقية بجانب أهدافها النظرية لما فى ذلك من خدمة للإنسانية وللعلم فى آن واحد .

عبد السلام محمد

Fine, Gary & Crane, Beverly. ***"The Expectancy Effect in Anthropological Research: An Experimental Study of Riddle Collection."*** **American Ethnologist, Vol. 4, N° 3, August 1977. pp. 516-524.**

يتناول المقال عرضا لدراسة تبحث فى تأثير توقعات الباحثين الأنثروبولوجيين على نتائج الدراسات الميدانية الإمبيريقية ، وتتناول الدراسة تأثير تلك التوقعات على كم المادة التى يجمعها الباحث الميدانى ، وتبحث الدراسة كذلك تأثير جنس الباحث "من حيث كونه رجلا أو امرأة" ، وكذا خبرته السابقة على كم تلك المادة المجموعة .

وعلى الرغم أن كثيرا من البحوث فى العلوم الاجتماعية ركزت على تأثير الباحث أو مجرى التجربة على المستبر أو المبحوث ، فإن هذه الظاهرة لم تحظ بكثير من الدراسة المنظمة فى مجالى الأنثروبولوجيا والفلكلور ، والدراسات السابقة أثبتت أن التوقع يمكن أن يؤثر على تحيز الباحث الذى يؤثر بدرجة واضحة بدوره على المبحوث . وأن النتائج لحد كبير تكون متوافقة مع توقعات الباحث .

ثم يعرض المقال لتلك المشكلة ، وبخاصة عند الأنثروبولوجيين الذين يندرجون تحت مفهوم ethno-science ومحاولة هؤلاء العلماء تلافى تحيز الباحث الميدانى - الناتج عن انتماءه لثقافة أخرى - من خلال اقتراحات عديدة ، منها أن مجموعات الأسئلة والاستجابات المناسبة هى التى تنبع من أعضاء الثقافة أنفسهم .

ثم يشير المؤلفان إلى الاهتمام الذى ناله موضوع "التحيز الأثنوجرافى" فى السنوات الأخيرة ، ويستعرضان جهود العلماء الأنثروبولوجيين فى ذلك ، مشيرين بصورة خاصة إلى بعض المناقشات التى تناولت ذلك فى كتابات Naroll (1962) حيث قدم اختبارات عديدة على أساسها يمكن أن نحدد درجة تحيز الباحث الميدانى منها .. طول مدة الإقامة فى الثقافة أو المجتمع محل الدراسة ، وكذا درجة التعود على اللغة المحلية ، وعليه فإن الباحث إذا أقام مدة معقولة فى المجتمع وتعلم لغة الأهالى وكان مدربا تدريبا جيدا ، فإن إمكانية وجود التحيز المسبق سوف تقل بصورة كبيرة .

ثم ينتقل المقال بعد ذلك لاستعراض المنهج المستخدم فى اختبار تأثير التوقعات المسبقة للباحثين على عدد الألفاز التى يجمعونها حتى نصل معهم إلى النتيجة النهائية ، وهى أنه على الأنثروبولوجيين أن ينظروا بعين الاعتبار إلى ذلك التأثير ، الذى قد يكون هادما للبحث تماما وخاصة تلك البحوث التى تهتم بإجراء المقارنات بين الجماعات المختلفة .

عبد السلام محمد

Costile, George. "*An Unethical Ethic: Self Determination and the Anthropological Conscience*", Human Organization, Vol. 34, N° 1, Spring 1975. pp. 35-40.

فى مقال قصير لا يتجاوز الصفحات الست يعالج البروفسير چورج كوستيل George Costile قضية هامة تتعلق بأخلاقيات البحث العلمى ، وهى الأحكام الشخصية التى تصدر من الباحث الأنثروپولوچى المنتمى إلى ثقافة وأثنية مختلفة .. ويتناول الكاتب القضية بصورة خاصة فى ضوء علاقتها بالعلم التطبيقى أو البحث العلمى الذى يكون هدفه النهائى هو التطبيق العملى ، وذلك فى مجال الأنثروپولوچيا التطبيقية ، خاصة أنها المجال الذى شهد الكثير من الفضائح الأخلاقية وسوء الاستغلال للعلم من أجل أهداف استعمارية أو غيرها ، وتاريخ هذه الفضائح طويل ، وأماكن حدوثها كثيرة ومنتشرة فى قارات العالم القديم والحديث : أفريقيا ، وآسيا ، وأمريكا الجنوبية ، وغيرها . وتحت عنوان "قاعدة أخلاقية غير أخلاقية – تقرير المصير والضمير الأنثروپولوچى" يذهب الكاتب إلى القول بأن المشكلة الأزلية (الدائمة) للأخلاقيات والأنثرپولوچيين التطبيقيين تأخذ العديد من الوجوه ، منها حق استخدام مبدأ تقرير المصير ، وهذا الجانب ليس من مهمة الباحث العلمى . فليس من مهمته أن يصدر أحكاما قيمية تعتمد فى الأساس على مبادىء أخلاقية متمركزة حول أثنية معينة ، تلك الأحكام تكون بالتأكيد ، غير موضوعية .

ويقترح الكاتب قاعدة بديلة لتلك الأحكام الذاتية التى يصدرها الباحث ، وهى أن المحافظة على التنوع داخل المجتمعات متعددة الأنماط الثقافية والأثنية هى خطوة فى اتجاه زيادة الاحتمال التطورى خلال نموذج التغيير التساهمى والتدريجى ، وذلك من خلال قاعدة أخلاقية جديدة ، وهى وضع عملية إصدار

الأحكام الأخلاقية المتعلقة بطبيعة التغير الحادث فى أيدى أولئك الذين يخضعون أنفسهم لذلك التغيير ، فهم أولى الناس والأقدر على إصدار الأحكام الصحيحة ، وهم الأقدر على تقرير مصيرهم .

وقبل أن يصل الكاتب إلى هذا الاقتراح يستعرض أوجه المشكلة المتعددة . ويبدأ بالاعتراف بأن الأنثروبولوچيا تعانى من مشكلة الأخلاقيات أكثر من غيرها ، لأنها تتعامل مع أكثر الموضوعات العلمية حساسية بالنسبة للجنس البشرى ، وهو الجنس البشرى ذاته . فمنذ نزل علماء الأنثروبولوچيا من برجهم العالى وحاولوا تطبيق كثير من معارفهم النظرية فى الحياة العملية ، بدأت تظهر تلك المشكلات الكثيرة ، وإن كان أصل هذه المشكلات أقدم من ذلك بكثير .

ثم يعرض الكاتب لعديد من الموضوعات الهامة التى تتعلق بالتغيير الذى يهدف البحث العلمى إلى إحداثه فى المجتمعات ، ويعرض لعمليات البحث العلمى والمشاكل الحادثة بسبب تمويل بعض الحكومات لأبحاث فى أراضى دول أخرى ومسئوليات الباحث الأخلاقية ، وكذا يطرح سؤالا هاما هو لماذا التغيير ؟ وهل الاتجاه الموضوع لهذا التغير هو الاتجاه المثالى أم لا ؟ وقد أجاب على هذا السؤال من وجهة نظره فى اقتراحه السابق تقديمه .

ويصل الكاتب إلى نقطة هامة ، وهى ضرورة وجود ميثاق أخلاقى يحكم عمليات البحث العلمى المختلفة حتى تصبح كل الأمور واضحة أمام الباحث العلمى . فهذه المواثيق ستضع له حدود العمل العلمى المقبول ، كما أنها ستحدد له الخير والشر فى خطوات البحث العلمى كلها ، بدءا من التمويل وأهداف البحث انتهاء بكتابة التقرير ونشر نتائج البحث العلمى .

ويناقش الكاتب المسائل الأخلاقية المتعلقة بنشر التقرير الخاص بالدراسة ، وهل من حق الباحث أن ينشر أسماء الإخباريين الذين يعملون معه

وكذا ماذا تنشر من حقائق نعرفها ؟ وهل تنشر كل الحقيقة أو ينشر جزء منها ؟ ولمن يجب أن تتاح تلك الأبحاث المنشورة ؟ أسئلة كلها تحتاج إلى أجوبة .

عبد السلام محمد

Thompson, Laura. "*An Appropriate Role for Postcolonial Applied Anthropologists*", Human Organization, Vol. 35, N° 1, Spring 1976. pp. 1-7.

لورا تمبسون Laura Thompson أنثروبولوجية تطبيقية مستقلة وهى واحدة من مؤسسي جمعية الأنثروبولوچيا التطبيقية . تحاول فى هذا المقال أن تضع الخطوط الرئيسية لصورة الدور المناسب للباحث الأنثروبولوچى فى فترة ما بعد الاحتلال وتذهب الكاتبة إلى أن معظم الأدوار المنوطة به هى من صنع عصور الاحتلال . ترى الكاتبة من خلال فرض استنتاجى تم إثباته إمبيريقيا أن الدور المناسب لفترة ما بعد الاحتلال هو الدور الإكلينيكي - العلاجى - ويكون ذلك لصالح جماعة صنع القرار المحلية أو المجتمع المحلى الذى يصبح عميل الباحث الأنثروبولوچى أو الأمة نفسها ، وليس لصالح أى حكومة أو منظمة أجنبية .

ويكون واجب الباحث أو الباحثة الأنثروبولوچية نحو عميله ليس قاصرا على الإمداد بالمادة العلمية ، ولكنه يمتد ليشمل المشورة العلمية ، وكذا تحديد وعرض الخيارات المتاحة أمام العميل على أساس التنبؤ بسلوك الجماعة المدروسة فى ظل الظروف المستقبلية المحتملة .

تبدأ الكاتبة المقال باستعراض المرحلة الحرجة التى مر بها علم الأنثروبولوچيا التطبيقية خلال فترة الاحتلال ، أو تحت نير الاحتلال - كما يحلو

للكاتبة تسميتها – وكيف استغلت دول قليلة تملك الهيمنة والسيطرة على مقدرات ومصائر الشعوب الأخرى كل الوسائل المتاحة لإخضاع هذه الشعوب ، وكذا لاستغلالها أسوء استغلال ، ومن هذه الوسائل كان البحث العلمى الاجتماعى وسيلة شديدة الفعالية ، وبخاصة البحث الأنثروبولوچى .

ثم تستعرض الكاتبة فى تتابع تاريخى ومن خلال كتابات العلماء كيفية استغلال الأنثروبولوچيا التطبيقية فى تلك الفترة ، وهى لا تدين الأنثروبولوچيين تماما ، وإنما تطرح رؤية أخرى ، وهى أن طبيعة الفكر السائد فى تلك الفترة – وهو الفكر التطورى – أسهمت إلى حد ما فى تبلور دور الأنثروبولوچيين التطبيقيين فى تلك الصورة التى كان عليها فى هذه الفترة .

ثم بعد ذلك تستعرض الأسس التى بنى عليها هذا الدور من خلال عرضها لمدخل التاريخ الطبيعى ، وتعرض لبعض الاتجاهات التى اعتمدت على ذلك المدخل ، وتصل بعد ذلك إلى الافتراض الاستنتاجى للدور المناسب والصحيح للباحث الأنثروبولوچى التطبيقى فى فترة ما بعد الاحتلال .

وتقدم Thompson بعد ذلك اقتراحها بالدور الإكلينيكى للباحث معتمدا على التدريب المهنى الجيد وكذا خبرة الرؤية والشهادة العينية للواقع الحى ، فيمكن للباحث – فى رأيها – أن يلعب أدورا كثيرة ، كاستشارى يوضح لجماعة العميل الخيارات العملية المتاحة فى ضوء المحتوى المحلى والإقليمى والقومى ، بل والعالمى أيضا ، مستخدما فهمه لسلوك الجماعة فى المحتوى العام للمواقف الحياتية .

وتذهب الكاتبة إلى أنه يمكن – كذلك – للباحث الأنثروبولوچى الإكلينيكى أن يتنبأ – فى إطار حدود معينة – بالتأثير المحتمل ، وكذا رد الفعل المحتمل فى حالة العمل بأحد هذه الخيارات تاركا تبعية اختيار أحد هذه البدائل تقع على

العميل نفسه .

عبد السلام محمد

Stavenhagen, Rodolfo. *"Decolonializing Applied Social Sciences"*, Human Organization, Vol. 30, N° 4, Winter 1971, pp. 333-344.

كاتب المقال رودلفو ستافينهاجن Rodolfo Stavenhagen عالم اجتماع مكسيكي ، والمقال نسخة منقحة للمحاضرة التي ألقاها في الاجتماع السنوي لجمعية "الأنثروبولوچيا التطبيقية" المنعقد في ميامي (أبريل ١٩٧١م) . وتأتي أهمية هذا المقال من انتماء كاتبه لإحدى الدول التي خضعت طوال فترات طويلة من تاريخها المعاصر للبحوث العلمية الموجهة من قبل الحكومات الاستعمارية وخاصة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، صاحبة التاريخ الحافل بالفضائح العلمية وغير العلمية .

ويتناول المقال رؤى جديدة لأدوار العالم الاجتماعي التطبيقي في فترة ما بعد الاحتلال ، ويعرض في ثنايا تلك الرؤى الأخطاء الجسيمة التي وقع فيها العلم الاجتماعي التطبيقي في فترات الاحتلال .

ويذهب الكاتب في بداية مقاله إلى أن النقد الراديكالي يبحث في الاعتبارات النظرية المتضمنة في كثير من أنشطة البحث العلمي الاجتماعي ، متضمنا ليس فقط قياس تلازم الأيديولوچية مع الممارسة المهنية – وذلك على العكس من الادعاءات الخاوية بتحرر العلم من الأحكام القيمية – ولكن أيضا الحاجة لتطوير نظرية ملاءمة قادرة على التفسير لكل ما يدور في المجتمع .

ويقول الكاتب أن هناك حاجة أخرى ملحة وهى تتعلق بمشكلة التواصل (الاتصال) بين الباحث العلمى والمجتمع محل الدراسة ، فكيف يمكن لنتائج البحوث أن تكون متاحة بصورة طيبة لأولئك الذين يحتاجون المعرفة الاجتماعية بشدة ، وهم الأقل قدرة على اكتسابها ، وهم في العادة مادة البحث فى غالبية البحوث الاجتماعية .

ويرى الكاتب ضرورة تحول العلوم الاجتماعية من الدراسة التقليدية لأولئك المستهدفين دائما بالدراسة ، وهم الطبقات المهيمن عليها - Underdogs - إلى دراسة الصفوة المسيطرة وكذا أبعاد نظام السيطرة والهيمنة ذاته . ثم تتجه دعوته إلى ضرورة دراسة كافة أنماط المجتمعات ، ما دامت الحاجة تدعو إلى ذلك ، دون تفرقة بين عالم متقدم وعالم نام .

أما عن دور العالم الاجتماعى التطبيقى ، فهو يرى أن هذا العالم نتيجة لالتزامه الأيديولوجى وموقفه من الوضع الراهن لن يكتفى بدوره كملاحظ بالمشاركة ، بل سيتعداه إلى دور جديد كفاعل ، فالباحث التطبيقى - حسب التعريف - لا يمكن أن يكون محايدا بالنسبة لتلك الموضوعات السياسية والأيديولوجية التى تحدد الإطار العملى لممارسته المهنية ، سواء كان مرتبطا بمؤسسة عالمية ، أو يدرس مشكلات التنمية فى محتواها القومى .

كذلك فإن الباحث التطبيقى - لن يلتزم بأخلاقيات بحثه العلمى التى تقضى بحيادته التامة - دون أن يتخذ موقفا تجاه ما يحدث فى المجتمع الذى هو عضوٌ فيه . وعليه فإن المقال يطرح رؤية تفصيلية وثرية للصورة التى يجب - من وجهة نظر الكاتب - أن يكون عليها الدور المنوط بالباحث الاجتماعى التطبيقى ، وهى فى النهاية رؤية تستحق مزيدا من الدراسة المتأنية والمتعمقة .

عبد السلام محمد

Clinton, Charles. *"The Anthropologist as Hired Hand"*, Human Organization, Vol. 34, N° 2, Summer 1975. pp. 1-7.

بعد ما تزايد أعداد الأقسام العلمية التى تدرس الأنثروبولوچيا فى العالم ، أصبح السؤال الملح هل يمكن لسوق العمل استيعاب كل هذا العدد من الأنثروبولوچيين ؟ أم أن هناك ضرورة لخلق أدوار جديدة لهم ؟ وما تأثير ذلك على الأنثروبولوچيا كمهنة وكذا كنظام علمى ، وتأثير تلك الأدوار على أدوات البحث الأنثروبولوچى وكذا أخلاقيات البحث العلمى ؟

يذهب كاتب المقال إلى أن الأنثروبولوچيين احتلوا دورا ميدانيا تقليديا لفترة طويلة ، هذا الدور أتاح لهم درجة كبيرة من الاستقلال . ويعرض المقال الحالى للمكونات البارزة للدور الجديد أو مجموعة الأدوار الجديدة والتى لا يتعدى فيها دور الأنثروبولوچى دور الموظف الصغير ، أحد مكونات هذا الدور أنه عرضة للمحاسبة ، وذلك من خلال الجهة الممولة أو الشخص الذى قام باستئجاره أو توظيفه أو جماعة البحث أو العاملين بالمهنة . كل هذه الأطراف تسعى لاتباع العديد من الوسائل التى تجعلها تتأكد من أن أداء الأنثروبولوچى يكون متوافقا مع توقعاتهم المتنوعة بل والمتناقضة .

ويبدأ المقال بعرض خبر عن اجتماع خمسة وعشرين عالما لوضع تصورهم عن مستقبل توظيف الأنثروبولوچيين ، وكذا عرض مقولة للأنثروبولوچى G. Kushner التى يتساءل فيها "هل يجب أن يصبح الأنثروبولوچى الذى يدرس المجتمعات المعقدة مجرد منسق – لا أكثر ولا أقل – لغيره من المتخصصين؟ وتعبر تلك المقولة عن القلق السائد بين الأنثروبولوچيين بعد ما تزايدت أعداد المتجهين منهم إلى العمل فى ميادين غير أكاديمية ، ومن ثم فإن هناك كثيرا من الاختلاف حول مكان الأنثروبولوچيا فى المجتمع .

ولقد عرض المقال لمكونات الدور الجديد الذى يلعبه الأنثروبولوچى فى إطار المشاريع البحثية التى تعتمد على تعدد المداخل العلمية ، وتأثير ذلك الدور على البحث الأنثروبولوچى ، والاختلافات بين الدور التقليدى للأنثروبولوچى وذلك الدور الجديد .

كذلك يعرض المقال لتأثير تلك الأدوار الجديدة على حرية الأنثروبولوچيا فى اختيار موضوعات بحثها ، وكذلك فى ترتيب وتغيير أولويات البحث الأنثروبولوچى ، ومدى خضوع تلك الأولويات لاحتياجات المجتمع الذى تحيا فيه الأنثروبولوچيا .

ويعرض الكاتب – كذلك – للمبادئ الأخلاقية الذى ستختص بتغير الدور التقليدى للأنثروبولوچى وكذا لتلك المبادئ التى ستظهر بظهور الدور الجديد ، وتعرض – أيضا – للمعايير والمحكات الأخلاقية التى ستحكم عمل الأنثروبولوچى بعد تمثله لدوره الجديد .

وهل الأنثروبولوچيا بعد تمثلها لهذه الأدوار الجديدة ستصبح هى نفسها ذلك العلم الذى عرفناه من قبل ، وهل ستتخلى عن برجها العاجى لتنزل إلى نبض المجتمع لتعالج تلك الموضوعات الملحة والمشكلات الطارئة فى المجتمع المضيف لها ؟

وهل إذا حدث هذا من سيكون جاهزا لتدريب الأنثروبولوچيين على تلك الأدوار الجديدة ، وما هى المواثيق الأخلاقية التى يجب أن تبتكر لتوائم المواقف والأدوار الجديدة تلك ؟ ذلك هو السؤال المثير جدا .

عبد *السلام* محمد

Bernard, Russell. ***"Scientists and Policy Makers: An Ethnography of Communication"*****, Human Organization, Vol. 33, N° 3, Fall, 1974. pp. 261-275.**

تناول العديد من العلماء والباحثين موضوع "العلاقة بين العلماء وصانعى السياسة "بكثير من الاهتمام والدراسة الجديرين بأهمية هذا الموضوع . ويأتى هذا المقال كحلقة في هذه السلسلة المتصلة من الكتابات التي تدور حول نفس الموضوع . وكاتب المقال H. R. Bernard هو أستاذ للأنثروبولوچيا – أستاذا مساعدا وقت كتابة المقال – كتب المقال معتمدا على بحث أجراه حينما كان باحثا في أحد معاهد علوم البحار والمحيطات ، حيث كان يدرس الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بتلك العلوم. وجاء المقال فى دورية Human Organization والتى تهتم بمجال الأنثروبولوچيا التطبيقية مدعما لأهداف الدورية التي تسعى لتأكيد دور العلم التطبيقى فى المجتمع ، وبخاصة علم الأنثروبولوچيا . ويتناول المقال علاقة العلماء بصانعى القرار السياسى ، ولماذا تبدو كل جماعة محبطة (مثبطة لعزم الأخرى) من خلال مطالبها وتوجيهاتها للجماعة الأخرى . ويسعى المقال لتوضيح المشكلات الإنسانية فى عملية التواصل بين العلماء الأكاديميين وصانعى السياسات .

كما أنها ترسم خطوطا (دوائر) ثمانية كمناطق للصراع القيمى بين الثقافات الفرعية للعلم الأساسي وتلك الخاصة بصنع السياسة . ويأمل كاتب المقال أن ذلك سيلقى الضوء على العلاقة بين العلم وعملية صنع السياسة .. ويضع الكاتب في ملخصه الذى يتصدر المقال النتيجة النهائية التى يصل إليها ، وهى أن تعظيم العلاقة الحميمة بين صانعى السياسات والعلماء هى من الوسائل المؤثرة فى تعظيم كم المعلومات العلمية الداخلة فى عملية صنع القرار السياسى

وكذا تعظيم أثر هذه المعلومات على تلك العملية .

ويستعرض الكاتب الاتهامات المتبادلة بين العلماء وصانعي القرار السياسي ، فالعلماء يرمونهم بعدم المبالاة وعدم الاهتمام بالنتائج البحثية الموضوعية ، كما أنهم لا يتيحون لهم الحرية الكافية لإجراء البحوث العلمية ، بينما يتهمهم السياسيون بابتعادهم عن أرض الواقع عند ترتيب أولويات البحث العلمي . ويعرض كاتب المقال في مقاله آراء وتصورات كل فئة من الفئتين وذلك من خلال العديد من المقابلات التي تمت لأعضاء الفئتين .

ثم يتعرض الكاتب لموضوع هام ، وهو كيف يتم اختيار العلماء الذين يصلحون مستشارين للجان ومجالس صنع القرار السياسي ، ويوضح الصراع القيمي بين قيم الباحث العلمية وبين القيم الخاصة بصانع القرار السياسي .

ويصل الكاتب إلى النتيجة النهائية موضحا أن الأخذ بالمشورة العلمية في عملية صنع القرار السياسي هو نظام قائم ومحدد ، ولابد أن يتفاهم طرفا النظام ، وأن يتعلما أن يثقا في بعضهما البعض وفي دوافع كل منهما، وإن كان كل هذا لا يعني أن تثبيط العزم والإحباط المتبادل بين الطرفين سينتهي .

عبد السلام محمد

Jorgensen, Joseph. *"On Ethics and Anthropology"*, Current Anthropology, vol. 12, N° 3, June 1971, pp. 321-334.

افردت دورية Current Anthropology ملفا خاصا – في عددها الثالث في المجلد الثاني عشر الصادر في يونيه ١٩٧١ – عن موضوع هام يشغل أذهان

الباحثين والعلماء فى مجال العلوم الاجتماعية عامة .. وعلم الأنثروبولوجيا بصفة خاصة ، حمل الملف عنوان "نحو ميثاق أخلاقى للأنثروبولوجيين" ، وجاء به موضوعان : الأول هو مجال حديثنا الآن وهو "فى الأخلاقيات والأنثروبولوجيا" ، والثانى مسئوليات الباحث الأجنبى تجاه المجتمع العلمى الأكاديمى المحلى .

هناك حاجة لمناقشة المشكلات الأخلاقية فى البحث الأنثروبولوجى وكذا لوضع مخطط تمهيدى لميثاق تطوعى يحكم أخلاقيات التواصل المهنى ليؤكد ويدعم القيم التى يجب أن يشترك فيها كل الأنثروبولوجيين . بهذه البداية المباشرة يستهل Jorgensen مقاله .. ليتحدث فى موضوع هام شغل أذهان العلماء فى مجال العلوم الاجتماعية منذ فترة طويلة ، وهو محور الاهتمام الآن فى دول عالمنا الثالث بعد تفاقم الأوضاع فى مجال البحث العلمى الاجتماعى .

ويؤكد Jergensen أن الميثاق التطوعى سيكون شيئا طيبا كبداية ، ولكنه لن يكون كافيا . فالحاجة الملحة تدعو إلى وجود ميثاق إلزامى يلتزم به كل من يحترف العمل العلمى ، أو يشتغل فى مجال البحث الاجتماعى ؛ هذا الإلزام يصل – أو يجب أن يصل – كما يعتقد إلى حد إجبار المخالف على الالتزام . وباختصار فإن الموضوعات التى تتعلق بالاهتمام الأخلاقى تنحصر فى علاقة الأنثروبولوجيين بالناس الذين يدرسونهم ، وعلاقتهم المهنية بعضهم ببعض ، وعلاقتهم بالمنظمات والمعاهد التى تدعمهم ، ثم علاقتهم بحكومات الأمم التى يقومون ببحوثهم فيها ، وأخيرا علاقتهم بحكوماتهم . ويعرض المقال – بصفة خاصة – للعلاقات التى يعتبرها – من وجهة نظره – الأكثر أهمية ، وهى العلاقات بين الأنثروبولوجيين وبين الذين يدرسونهم . ويقسم الكاتب ورقته إلى أربعة أقسام : القسم الأول يعرض للصلة الوثيقة بين الدراسة الفلسفية للأخلاقيات والأنثروبولوجيين ، وبصفة خاصة يهاجم الكاتب التأكيد على أن

الميثاق الأخلاقى للعلماء المحترفين لابد وأن يعتمد على المبادئ والمناهج العلمية . أما فى الثانى فيقترح الكاتب أن أى ميثاق معيارى للأنثروبولوجيين يجب أن يتشكل فى ضوء أوضاع البيئات الاجتماعية الحاضرة التى نعمل فيها الآن ، وكذا فى ضوء التوقعات حول بيئات المستقبل . وفى جزء يحمل عنوان "محتويات الأنثروبولوجيا" يتحدث الكاتب بصورة عامة عن الناس الذين ندرسهم وعن الظروف التى يحيون فيها ، أو الجدير بهم أن يحيوا فيها، وكذا فهو يناقش نوعية المعلومات التى قد تحتاجها الحكومات عن الناس ، وكذا نوعية المطالب التى سيقدمها الأنثروبولوجيين فى مقابل تقديم هذه المعلومات ، وكذا المواقف المتعارضة المحتملة نتيجة لهذه المطالب .

وفى القسم الخاص بالموضوعات الأخلاقية وهى قلب المناقشة ، فعلى الرغم من أنه تعرض لتلك المشكلات فى الأجزاء السابقة ، يناقش الكاتب موضوعات هامة مثل حق الخصوصية ، الحق فى الثقة والسرية والحالات والظروف التى لا تكون فيها السرية مقبولة ، وكذا خطر البوح بالحقيقة ، وهل يمكن أن تصبح الحقيقة مؤذية ، ثم يناقش مدى مصداقية تقارير البحث المكتوبة ، وكذا يناقش تأثير الباحث الميدانى على المجتمع محل الدراسة .

وفى الجزء الأخير يلخص الكاتب -- باختصار - اقتراحاته حول الميثاق الأخلاقى . ويعرض الكاتب بصورة رائعة لكل المشكلات السابقة واضعا أمامنا تحديا كبيرا لحل هذه المشكلات ، طارحا آراء جريئة لابد من التعرض لها بمزيد من المناقشة والدراسة المتأنية العميقة ، للوصول إلى تصور كامل وشامل لميثاق أخلاقى يحكم العمل فى مجال البحث الاجتماعى .

عبد السلام محمد

Adams, Richard. "*Responsibilities of the Foreign Scholar to the Local Scholarly Community*", Current Anthropology, Vol. 12, N° 3, June 1971, pp. 335-339.

فى الملف الذى أفردته دورية Current Anthropology تحت عنوان "نحو ميثاق أخلاقي للأنثروبولوجيين" جاء المقال الذى نعرض له كجزء ثان من الملف . ويعنى المقال بموضوع لم يسبق تناوله كثيرا ، فهو يهتم بتحديد شكل العلاقة بين الباحث العلمي الموفد لدراسة مجتمع ما – غريب عنه – وبين الباحثين العلميين الوطنيين فى ذلك المجتمع .

ويناقش المقال مسئوليات الباحث الأجنبي نحو المجتمع الأكاديمى الوطنى فى مجتمع الدراسة . ويتعدى المقال بذلك مجال مسئوليات مثل هذا الباحث نحو المجتمع المضيف والتى تحددها المواثيق الأخلاقية . ولعل مناقشة مثل تلك المسئوليات يبلور سؤالا آخر وهو هل العلم إنسانى عالمى أم أنه إقليمي أو محكوم بحدود ؟ ويمعنى آخر هل يكون ولاء العالم لوطنه وحكومته وكذا مجتمعه الأكاديمى المحلى أم للعلم عموما وللمجتمع العلمى والأكاديمى العالمى ؟ إن كان انتماء العالم لذلك المجتمع الأخير وللعلم عموما .. فما هى المسئوليات الملقاة على عاتقه تجاه ذلك المجتمع الأكاديمى العالمى ؟ ... وأولى مراحل أداء هذه المسئوليات تكون نحو المجتمع الأكاديمي المحلى فى المجتمع المضيف للباحث . فهذا المجتمع ليس منجما للمعلومات من حق الباحث أن يغترف منه ما شاء دون التفات للنفع الذى يقدمه لذلك المجتمع ، فتلك النظرة الأنانية لابد لها من نهاية .

يبدأ المقال فى بلورة المشكلة العامة – والتى طرحناها سلفا – مبتعدا عن الخوض فى الفضائح التى ارتكبت باسم العلم فى دول العالم الثالث ، والتى اشترك فيها العلماء بسوء نية أو دون قصد منهم ، فيناقش حق المجتمعات –

التي كان يستخدمها الباحثون الأجانب كخنازير غينية – في الاستفادة من النشاط البحثي الذي يجري بأراضيها سواء كانت الاستفادة من نتائج تلك البحوث بنشر تلك النتائج باللغة الوطنية ، أو الاستفادة من خبرات الباحثين الأجانب العلمية في رفع المستوى العلمي لعلماء وباحثي ذلك المجتمع المحلي .

ويقدم المقال العديد من التوصيات التي يعتبرها خطوطا عريضة لهداية الباحثين الأجانب ، وكذا المجتمع الأكاديمي المحلي إلى الطريق الأمثل للاستفادة من عمليات البحث الاجتماعي ، وكذا فهي تحديد لمسئوليات الباحث الأجنبي نحو المجتمع المحلي .

ويناقش المقال – كذلك – موضوعا هاما وهو أولويات البحث العلمي عند الباحث الأجنبي ، ويطرح رؤية مؤداها ضرورة التقريب بين مجالات اهتمام ذلك الباحث وبين تلك التي تهم المجتمع محل الدراسة ، بحيث يكون بقاء المجتمع ورفاهيته هما مشتركا وأمرا يأخذه الباحث الأجنبي في الاعتبار .

عبد السلام محمد

علـــم النفـــس

Pope, K. S. & Vetter, V.A. ***Ethical Dilemmas Encountered by Members of the American Psychologist Association. A National Survey.*** **American Psychologist, 1992, Vol. 47, N° 3, pp. 397-411.**

بدأت هذه المقالة بتاريخ لبداية التفكير فى المواثيق الأخلاقية ، وقرار رابطة الإخصائيين النفسيين الأمريكية بوضع ميثاق يعتمد على المشاهد الواقعية ، وذلك من خلال بحث المأزق الأخلاقية التى تواجهه عينة ممثلة من أعضاء رابطة الإخصائيين النفسيين الأمريكية ممن يمارسون أنشطة مهنية متنوعة . وتم اختيار تلك العينة بشكل عشوائى من دليل يضم ١٣١٩ عضوا ، أرسل لهم خطاب مرفق به الاستمارة التي سئلوا فيها أن يصفوا في بعض الكلمات أو بالتفصيل المشكلات أو التحديات الأخلاقية التى واجهتهم فى آخر عامين .

وأرسل الإجابات ٦٧٩ شخصا ، ذكر ١٣٤ منهم أنهم لم يواجهوا أية مشكلات أخلاقية فى مهنهم فى آخر عامين من حياتهم المهنية ، أما بقية الأفراد أشاروا لعدد من المشكلات أمكن تصنيفها فى ٢٣ فئة منها : مشكلات أخلاقية متعلقة بالثقة ، وبمصادر التحويل ، والخطط ، والمناهج الحقيقية ، والعرق ، وعلم النفس القضائى ، والبحث ، وإدارة الزملاء ، والموضوعات الجنسية ، والقياس ، والتدخل الضار ، والكفاءة ، والمواثيق الأخلاقية وأعضاء الرابطة ، وعلم النفس المدرسي ، والنشر ، والمساعدات المالية ، الدعاية وسوء العرض ، علم النفس المؤسسى والصناعى ، والموضوعات الجنسية ، وتسجيل الجلسات العلاجية .

عزة صديق

Melton, G. B. and Gray, J. N. *Ethical Dilemmas in AIDS Research. Individual Privacy and Public Health.* American Psychologist, 1988, Vol. 43, N° 1, pp. 60-64.

تمثل البحوث فى مجال الصحة العامة مثالا صارخا للمأزق الأخلاقى الذى يواجهه الباحثون ، إذ يجد الباحث نفسه فى صراع بين اهتمامه بالصحة العامة وبين الاحتفاظ بخصوصية البيانات التى يعطيها المرضى ، وهم على ثقة فى الباحث وعدم إفصاحه عنها ، خاصة وأن هناك تحفظا فى الإدلاء بالمعلومات المتعلقة بالذات وخاصة بالجسد ، إذ يشعر المبحوثون بالخزى والارتباك ، وأن دراسة هذه الموضوعات يعد انتهاكا لمنطقة خاصة ، ويؤدى إلى تهديد آدمية المبحوث .

ويعد البحث في الإيدز * "مرض أعراض نقص المناعة المكتسب" مثالا واضحا وممثلا للمشكلة الأخلاقية والقانونية في مجال الصحة العامة ، خاصة عند محاولة دراسته من الناحية النفسية . وتظهر هذه المشكلة من خلال الخصائص الأربع التالية :

١ - إن معظم هؤلاء الأفراد معرضون لعقوبات اجتماعية وقانونية .

٢ - إن البحث النفسى على وجه الخصوص فى موضوع الإيدز يجعل الباحث يتدخل فى مناطق شخصية وحساسية ، فأحد طرق انتقال الإيدز الاتصال الجنسى ، وبالتالى يصعب التعرض لمثل هذه الأمور .

٣ - بدأ الإيدز ينتشر منذ عام ١٩٨١ ، ثم انتشر بسرعة فائقة ، وهذا ما تشير إليه التقارير ، الأمر الذى يتطلب معرفة المزيد من المعلومات عنه وعن طرق انتقاله .

* (AIDS) Acquired immune deficiency Syndrome

٤ - زيادة مستوى الانفعال المصاحب لبحث المصابين بهذا المرض ، إذ يعرف عنه أنه يؤدى إلى الوفاة في سن صغير .

وعلى هذا فإن دراسة مرضى الإيدز قد يسبب الأذى الشخصى لهؤلاء الأفراد ، كما يزيد من المسئولية الاجتماعية للباحثين النفسيين نحو المجتمع ونحو حماية مبحوثيهم .

ولسوء الحظ فإن التهديدات القانونية للثقة تماثل وسائل الحماية القانونية لهؤلاء الأفراد ولخصوصيتهم . ولهذا ينصح الباحثون بطلب شهادات ثقة من الهيئات المهتمة بالصحة العامة ، وهناك حاجة لامتيازات قانونية تحمى خصوصية المشاركين في بحوث الإيدز .

عزة صديق

Adair, John G., *Ethical Regualtions and Their Impact on Research Practice*, American Psychologist, Vol. 40. N° 1, January 1985, pp. 59-72.

يهتم هذا المقال بمسح الدراسات التى تعنى بتأثير اللوائح الأخلاقية على النتائج البحثية . ومن هذه الإجراءات القبول العلنى ، وحرية الانسحاب والقيود تجاه استخدام الخداع . ويشير المقال إلى أن نسبة الدراسات التى تهتم بذلك قليلة ، كما أن ممارسة الخداع لم تقللها التنظيمات الأخلاقية .

وتم تعريف الخداع بأنه توفير معلومات تؤدى إلى تضليل المبحوثين ، إما من خلال هدف الدراسة ، أو من خلال إمداده بمعلومات مزيفة . وعلى الرغم من

أن نسبة الدراسات الاجتماعية النفسية التى اهتمت بالخداع تزايدت ببطء خلال العقود الثلاثة الماضية ، وعلى الرغم من أن البيانات الحديثة تظهر انخفاضا طفيفا ، فإن خطر هذا الخداع لايبدو أنه ينحصر .

ويدعو المقال إلى ضرورة الاهتمام بالتقارير التفصيلية لهذه الممارسات الأخلاقية في البحوث المنشورة . فعلى الرغم من أهميتها فى المواثيق الأخلاقية ، فإنه يندر الاهتمام بها فى التقارير البحثية المنشورة .

وفى النهاية فإن الأخلاقيات البحثية والمناهج البحثية متداخلان ، ولايمكننا الاهتمام بأحدهما دون التأثير على الآخر ، فهناك حاجة إلى التوازن فى الاهتمام بينهما .

آمال طه

American Psychological Association. ***Report of the Ethics Committee, 1989 and 1990.*** **American Psychologist, 1991, Vol. 46, N° 7, pp. 750-757.**

تتناول هذه المقالة عددا من النقاط أبرزها التغير فى نظام إدارة لجنة الأخلاقيات التابعة لرابطة الإخصائيين النفسيين الأمريكية ، وما يتطلبه هذا التغير من إحداث تحسين فى الإجراءات المتبعة داخل لجنة الأخلاقيات بالرابطة ، وفى قاعدة البيانات ومعالجتها ، كما تناول التغير فى الهيئة المكونة للجنة الأخلاقيات فى الرابطة ، وتطور اهتمامها الذى تراوح من الاهتمام بحجم الأعضاء المكونين لها ، وببناء اللجنة وسرعة الإجراءات إلى اهتمام بحجم العمل ، وتقديم التوصيات ، والعدالة ، وسرعة إنجاز الموضوعات الأساسية .

ووفقا للقانون الداخلى لرابطة الإخصائيين النفسيين الأمريكية قامت لجنة الأخلاقيات بمراجعة مبادئ أخلاقيات البحث العلمى ، وبحث نوع شكاوى الأعضاء المتقدمين بها إلى الرابطة ، والتى أجريت عن الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٠ . وشهد هذا تغيرا فى مستوى تنظيم وأنشطة لجنة الأخلاقيات . إذ واجه أعضاء لجنة الأخلاقيات تحديات كبيرة ، ووضعوا أسسا لمواجهة استمرار تلك التحديات بعد ترسيخها بعدة سنوات ، وشملت التحديات ضغوط العمل ، وقرارات الإدارة ، وكان هناك طلب بمراجعة المبادئ الأخلاقية ، وإضافة مبادئ جديدة ، والاستعانة بعدد من المساعدين المثقفين .

وأشار بحث نوع الشكاوى إلى مسار تلك الشكاوى الأخلاقية عبر المدة الزمنية موضع البحث .

عزة صديق

Crisso, T.; Baldwin, E.; Blanck, P.; and others, *Standards in Research. APA's Mechanisms for Monitoring the Challenges.* American Psychologist, 1991, Vol. 46, N° 7, pp. 758-766.

نظرا لاتساع اهتمام رابطة الإخصائيين النفسيين الأمريكية بأخلاقيات البحث العلمى بوجه عام ، وأخلاقيات التعامل مع الإنسان بوجه خاص (لحمايته) ، قامت الرابطة بتكوين لجنة المعايير البحثية CSR ، والتى ترى أن هناك العديد من الموضوعات والمناقشات الجديرة باهتمام الإخصائيين النفسيين ، وكذلك بالدراسة المستقبلية المكثفة . ويلقى أعضاء اللجنة أهمية خاصة على موضوعات عدة أهمها :

١ – أخلاقيات نشر البحوث : إذ قدمت رابطة الإخصائيين النفسيين دليل النشر العلمي ، كما توجه – أيضا – المبادئ الأخلاقية الواجب على الإخصائيين النفسيين الالتزام بها ، والتى تتعلق بكيف ، ومتى ، وأين ، وماذا ومع من يتم نشر المادة العلمية ؟ كما أكد أعضاء اللجنة على أهمية تشكيل لجان خاصة تتعامل مع مشكلات متزايدة الصعوبة فى هذا الصدد ، مثل ملكية البيانات ، والتأليف ، ومسئولية الباحث نحو الباحثين المشاركين ، والتوازن بين الحرية الأكاديمية والحاجة لإخبار المشرف على البحث ، تحديد الوقت والمنهج الخاص بالكشف عن النتائج للجمهور . ومن الأشياء التى تشغل أعضاء هذه اللجنة هو النشر المتعدد والمتكرر لنفس البيانات . فهل من المعايير الأخلاقية طباعة ٦ مقالات من دراسة كبرى ؟ متى تنشر النتائج المبدئية أو الجزئية ، ونشرها مسئولية من ؟ هل المحرر أم الباحثون ؟ ...

٢ – أخلاقيات متعلقة باستخدام البيانات المحفوظة فى سجلات ، والمسجلة على شرائط ڤيديو ، خاصة وأن الأخيرة تتيح بيانات دقيقة وتسجيلا كاملا للسلوك الإنسانى ، وتقلل من أثر التحيز ومحدودية الذاكرة ، كما أنه تسجيل دائم يمكن استخدامه لأغراض بحثية أخرى ومع باحثين آخرين .

٣ – أخلاقيات التعامل مع المبحوثين المتطوعين ، خاصة الذى يعانون الفقر الشديد ونتائجه من سوء تغذية وأمية ... ، أو جماعات الأقليات .

٤ – أخلاقيات مرتبطة بالإدارة العلمية غير الكفء ، وما ترتب عليه من قيام المؤسسة العلمية القومية NSF من وضع بعض الأسس والإجراءات لمراجعة الأخطاء العلمية .

Blanck, P. D.; Bellach, A. S.; and others, *Scientific Rewards and Conflicts of Ethical Choices in Human Subjects Research.* American Psychologist, 1992, Vol. 47, N° 7, pp. 959-965.

من أولى المسئوليات التى تقع على عاتق رابطة الإخصائيين النفسيين هى تقديم الموضوعات والمعايير الأخلاقية المرتبطة بحماية المبحوث المشارك فى الدراسات النفسية ، وتدعيم الممارسات الأخلاقية لدى أعضاء الرابطة .

وتتناول هذه المقالة ثلاث ممارسات أخلاقية ، تتمثل فى :

١ - الثقة : هناك ثلاث قواعد أساسية للمعايير الأخلاقية للبحث العلمى فى أوربا وأمريكا وهى : تجنب الإيذاء الجسدى ، وتجنب الإيذاء النفسى ، والمحافظة على سرية البيانات التى يتم الحصول عليها ، ويقوم المبدأ الأخير على ثلاثة ادعاءات هى :

أ - للباحثين الحق المهنى فى المحافظة على سرية البيانات الخاصة بالمفحوص .

ب - ويتطلب هذا احترام خصوصية المفحوص .

جـ - وهذا بدوره يدعم مصداقية أو صدق النتائج التى يعد الباحث بالمحافظة عليها .

٢ - استخدام المعلومات : ويؤكد هذا المصطلح على نوع المعلومات التى تقدم بعد الإجراءات العلاجية . والهدف من مثل هذه المعلومات هو إزالة أى سوء فهم أو أى قلق لدى المبحوث عن البحث ، كما تعطى له الإحساس بالسمو ، والمعرفة وتشعره بعدم إهدار وقته ، وقد يساعد هذا فى إعطاء الفرد الإحساس بأهمية المشاركة ، والمساهمة فى هذه البرامج الهامة .

٣ - استخدام المتطوعين : وتؤكد هذه النقطة على حرية المبحوثين فى الاشتراك

فى تلك البحوث ، إذ أن التحيز فى اختيار المبحوثين يفسد التوازن بين المتطلبات المنهجية وأخلاقيات البحث ، مؤديا فى النهاية إلى تحريف البيانات التى يتم التوصل لها .

عزة صديق

American Psychological Association. *Ethical Principles of Psychologists.* American Psychologist, 1990, Vol 45, N° 3, pp. 390-395.

تشير رابطة الإخصائيين النفسيين فى هذه المقالة إلى عدد من المبادئ الأخلاقية التى يجب على الإخصائيين النفسيين الالتزام بها ، وهذه المبادئ هى :

١ – المسئولية نحو اختيار الموضوعات التى ستتم دراستها ، والمنهج المستخدم فى البحث ، وتحليل البيانات ، والكتابة .

٢ – الكفاءة : إذ عليهم أن يدركوا حدود كفاءتهم والأساليب التى يستخدمونها وأن يراعوا فى هذا حماية المبحوثين .

٣ – المعايير الأخلاقية والقانونية لسلوك الإخصائى النفسى ، إذ أن قبول تلك المعايير يكون له أثره على أداء الإخصائى ، الذى يعى بإمكانية تأثيره على السلوك العام ، وعلى قدرة زملائه عند أداء واجباتهم .

٤ – التصريحات العامة : وما يقدمه الباحثون من معلومات أو آراء مهنية أو نتائج الدراسات النفسية ، والخدمات التى يمكن تقديمها .

٥ – الثقة ، التى يجب أن يلتزم (يتحلى) بها الباحثون ، فيجب أن يكونوا موضع ثقة المبحوثين فيما يقدمونه لهم من معلومات .

٦ – مصلحة المبحوث : فعلى الباحث احترام آدمية هذا المبحوث وأن يحميه ، وأن يوضح للمبحوث الهدف من الإجراء المستخدم وطبيعته ، حتى يكون للمشاركين حرية الاختيار .

٧ – العلاقات المهنية مع الزملاء ، والمؤسسة والمبحوثين .

٨ – أساليب القياس ومسؤلية الباحث نحو تقديم شرح مبسط يفهمه المبحوث للأساليب المستخدمة والهدف منها ، وكذلك مسؤليته نحو تكوين اختبارات نفسية وتقنينها ، ومسؤليته تجاه الإفصاح عن الأمور المتعلقة بثبات وصدق هذه الأدوات ..

٩ – دراسة الإنسان : مع مسؤليته نحو حماية حقوق المبحوث المشارك ، وما إذا كان سيتعرض لمخاطرة أم لا ، وكذلك مسئولية الباحث نحو معاونيه ، والكلية والعاملين .

١٠– استخدام الحيوانات والعناية بها ، ومعاملتها بشكل إنسانى .

عزة صديق

American Psychological Association. *Ethical Principles of Psychologists and Code of Conduct.* American Psychologist, 1992, Vol. 47, N° 12, pp. 1597-1611.

تتناول هذه المقالة المبادئ الأخلاقية ومواثيق العمل النفسى (الممارسة المهنية للإخصائيين النفسيين) ، وفى هذا الصدد تم التركيز على نقطتين أساسيتين هما :

النقطة الأولى : تم فيها تناول المبادئ العامة التى يجب على الإخصائيين

النفسيين التحلي بها وهى : الكفاءة ، التكامل ، المسئولية المهنية والعلمية ، احترام حقوق الآخرين وآدميتهم ، الاهتمام برخاء الآخرين ، المسئولية الاجتماعية .

النقطة الثانية : وتتناول المعايير الأخلاقية ، وقد تم تصنيفها فى ثمانى فئات فرعية على النحو التالى :

١ – المعايير العامة : مثل استخدام المواثيق الأخلاقية ، علاقة الأخلاقيات بالقانون ، العلاقة بين العلم والمهنة ، حدود الكفاءة ، الاطلاع الدائم ، الالتزامات العلمية والمهنية ، وصف طبيعة نتاج الخدمات النفسية ، الفروق الفردية ، احترام الآخرين ، عدم التمييز بين الأفراد بناء على متغيرات العمر ، النوع والسلالة ، العرق ، الموطن الأصلى ، التوجه الجنسى ، الوضع الاقتصادى الاجتماعى ... الخ ، المضايقات الجنسية ، أو المضايقات الأخرى ، المشكلات الشخصية ، والصراعات ، تجنب الأذى ، التأثير السلبى للإخصائى النفسى ، سوء استخدام الإخصائى النفسى لمهنته ، العلاقات المتعددة ، مقايضة المرضى أو العملاء ، استغلال العلاقات ، الاستشارات والتحويلات ، الاشتراك فى فريق عمل يلقى عليه مسئولية تحديد دوره ومسئولياته ، الإنابة عن والإشراف على المرءوسين ، توثيق العمل المهنى والعلمى ، تسجيل البيانات ، الترتيبات المادية ، دقة التقارير المقدمة لمصادر تسجيل البيانات ، الترتيبات المادية ، دقة التقارير المقدمة لمصادر التحويل ، الأجر مقابل الخدمات المقدمة .

٢ – التقييم والتقدير أو التدخل : وتتضمن العناصر التالية : التقييم ، التشخيص ، والتدخل فى إطار العمل ، الكفاءة والاستخدام الجيد عند

التقدير والتدخل العلاجى ، تكوين المقاييس ، استخدام التقدير مع الجمهور العام والخاص ، تفسير النتائج ، الأشخاص غير المؤهلين ، الاختبارات القديمة والنتائج المترتبة على استخدامها ، درجات الاختبار وتفسير الخدمات المقدمة ، تفسير النتائج ، الحفاظ على سرية الاختبار .

٣ – الإعلان والتصريحات العامة : ويشمل التعريف التصريحات العامة ، تصريحات الآخرين ، تجنب الخطأ أو التصريحات الخادعة ، التقديم الإعلامى ، توقع شهادات الآخرين واعترافهم بالجميل ، الإغواء الداخلى .

٤ – العلاج : وموقف الإخصائى النفسى من تكوين علاقة مع المرضى ، الحصول على موافقة بالعلاج ، توضيح لطبيعة العلاقة بين المعالج والأسرة ، تقديم خدمات الصحة النفسية للآخرين ، عدم التورط فى علاقات جنسية غير شرعية مع المرضى ، موقف الإخصائى النفسى من علاج الأفراد الذين تورط معهم فى علاقات جنسية غير شرعية من قبل ، انقطاع الخدمات العلاجية نظرا لمرض أو وفاة أو انشغال .. الإخصائى النفسى ، وإنهاء العلاقة المهنية بين الإخصائى والمريض .

٥ – الخصوصية والثقة : وتتعرض لموقف الإخصائى النفسى فى أمور عدة مثل : مناقشة حدود الثقة ، الحفاظ على الثقة ، الإقلال من التدخل فى خصوصيات العملاء ، الحفاظ على السجلات ، الإفصاح بمعلومات للمريض أو المؤسسة عن الخدمة التى يقدمها للمريض ، الاستشارات ، الحفاظ على البيانات والسجلات ، وملكية البيانات والسجلات ، الاحتفاظ بالسجلات غير مدفوعة الأجر .

٦ – التعليم ، والإشراف والتدريب ، والبحث والنشر : وتشمل تصميم برامج

تدريبية وتعليمية ، وصف البرامج التدريبية والتعليمية ، الدقة والموضوعية عند التـعليم ، حدود التـعليم ، تقدير الطلبـة وسلوك الإشـراف العلمي، الالتزام بالقانون والمعايير ، موافقة المؤسسة على إجراء البحث ، ضرورة إخبار المبـحوث بالبـحث وحدود دور كل منهـما ، الحصـول على مـوافقـة المبـحوث من إجـراء البـحث ، إمكانيـة تنحي المبـحـوث عن المشـاركـة ، الحصول على الموافقة بتسـجيل المقابلة ، إقناع المبحوثين بشكل كاف ، الخدع البحثية ، المشاركة واستخدام البيانات ، التدقيق عند ذكر النتائـج ، الانتـحـال واسـتـخدام بيانات من بحـوث أخـرى ، شـرف النشـر ، إعـادة البـيـانات ، مـوقف المشـاركين في جمـع وتحليـل البـيـانات ، اسـتـخـدام المراجعين والحفاظ على سرية البيانات .

٧ - أنشطـة في إطـار علـم النفس القـانونى ومـا يتضـمـنه مـن مـهـام مـهنيـة ، وقياسات ، وتوضيح الدور القائم بـه ذلك الإخصائى النفسى ، والصراحة والمصداقية ، وأثر العلاقات السابقة والخضوع للقانون والقواعد .

٨ - إنهاء الموضوعات الأخلاقية : وتتضمن الألفة بالميثاق الأخلاقى ، مواجهة الموضوعات الأخلاقية ، الصراع بين المطالب الأخلاقية والمؤسسية ، الإنهاء غير الرسمي للانتهاكات الأخلاقية ، التعبير عن الانتهاكات الأخلاقية ، والتعاون مع لجنة الأخلاقيات ، الشكاوى غير المهذبة .

عزة صديق


الإعـــلام

مكاوى، حسن عماد. أخلاقيات العمل الإعلامى: دراسة مقارنة. القاهرة. الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٩٤، ص ص ١ – ٣٦٣.

يعرض هذا الكتاب لدراسة مقارنة عن أخلاقيات العمل الإعلامى. وتكمن مشكلة البحث فى أن وسائل الإعلام كثيرا ما تضحى بالجانب الأخلاقى عند الممارسة فى سبيل الحصول على الأرباح وتحقيق السبق الصحفى. ويتصادم حق وسائل الإعلام فى الحصول على الأخبار والمعلومات ونقل الثقافة والفنون والعلوم مع حق المجتمع فى الحفاظ على بنائه وأمنه وقيمه وتقاليده، وكذلك حق المواطنين فى حماية سمعتهم من القذف والتشهير والحفاظ على أسرار حياتهم الخاصة.

وتسعى هذه الدراسة إلى شرح مفهوم حرية التعبير فى الأزمنة المختلفة، وتطور حرية وسائل الإعلام والدور الذى تقوم به لخدمة مصالح المجتمع، والقيود المسبقة التى تفرضها الحكومات على ممارسات وسائل الإعلام، ودور التنظيمات غير الحكومية فى مراقبة تلك الوسائل، ودراسة التشريعات التى تكفل ممارسة حق وسائل الإعلام فى معرفة مايدور فى المجتمع، وحقها فى حماية سرية المصادر التى تستخدمها، وحق الحكومات فى صيانة الأمن القومى والحفاظ على بناء المجتمع وأسسه، وضمان تنفيذ السياسات التى تخدم صالح المجتمع، وكذلك حق المواطنين فى الحفاظ على أسرارهم الخاصة وحماية سمعتهم من القذف والتشهير. ولاشك أن التمادى فى ممارسة كل حق من الحقوق السابقة سيكون على حساب الانتقاص من الحقوق الأخرى، مما يتطلب إيجاد التوازن فى الحقوق تجنبا للصراع الذى يمكن أن يدمر المجتمع.

ويعد هذا البحث من البحوث الكيفية التى تتيح للباحث التعمق فى الظاهرة موضع الدراسة، ويستخدم المنهج التاريخى والمنهج المقارن لدراسة حرية التعبير

والإعلام والتشريعات المنظمة لها في المجتمعين الأمريكي والمصرى . كما يستخدم الباحث أسلوب دراسة الحالة لكشف أساليب الممارسة غير المسئولة فى بعض القضايا التى تناولتها وسائل الإعلام .

وقد تناول الفصل الأول الإطار التاريخي والفلسفى لحرية التعبير ، من خلال شرح مفهوم حرية التعبير وعناصرها وجذورها عند فلاسفة الفكر الأخلاقى ، مثل كونفوشيوس وسقراط وغيرهم وصولا إلى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

وعرض الفصل الثانى لحرية الصحافة فى المجتمعات المختلفة ، وتطور هذه الحرية فى المجتمعات الغربية ، وعقد مقارنة بين المجتمعين الأمريكى والمصرى فى ممارسة حرية الإعلام . وشرح الفصل الثالث الرقابة الحكومية والتشريعات التى تحد من حرية وسائل الإعلام .

وتطرق الفصل الرابع إلى رقابة التنظيمات الخاصة بوسائل الإعلام ، وظهور مواثيق الشرف المهنية ومجالس الصحافة وبعض التنظيمات التى تستهدف تشجيع وسائل الإعلام على ممارسة دورها الاجتماعى . وتناول هذا الفصل – أيضا – دور كل من النقاد وجماعات الضغط والجمهور فى مراقبة وسائل الإعلام .

وتناول الفصل الخامس علاقة وسائل الإعلام بالحكومة ، وتشمل أربعة أنواع ، وهى علاقة الخصومة والتكامل والتبعية والعلاقة التجارية . وعرض الفصل السادس لمبدأ حق الإعلامى فى حماية سرية المصادر وحق ممارسة العمل الإعلامى .

واستهدف الفصل السابع دراسة مبدأ الحق فى معرفة ما يدور فى المنظمات الحكومية وتعارض ذلك مع واجب الحكومة فى الحفاظ على سرية

المعلومات . وشرح الفصل الثامن مبدأ حق المواطن في حماية اعتباره وشرفه من تهمة القذف وتشويه السمعة ، وذلك من خلال شرح مفهوم العلانية وتطبيقاتها في التشريعات المختلفة .

وتناول الفصل التاسع مبدأ حق المواطن في حماية الخصوصية ومقارنة هذا المبدأ في التشريع الأمريكي ببعض التشريعات المصرية .

وعرض الفصل العاشر لمبدأ حق المواطن في الحصول على محاكمة عادلة ومقارنة تطبيق هذا المبدأ في التشريع الأمريكي ببعض التشريعات العربية .

وطرح الفصل الحادي عشر موضوع الحق في النشر وتداول المعلومات من خلال شرح طبيعة حق المؤلف وعناصره ومبدأ الاستخدام العادل للمعلومات والقضايا الأخلاقية التي تتعلق بالممارسة المهنية في هذا المجال .

وتناول الفصل الثاني عشر قضية الحق في حماية الآداب العامة من الأعمال الفاحشة ، وشرح بعض القضايا الأخلاقية التي تعكسها ممارسات وسائل الإعلام .

وفي النهاية يشير المؤلف إلى أنه ليست العبرة دائما بفرض القوانين والتشريعات وإنما العبرة بمراعاة الأخلاقيات عند ممارسة العمل الإعلامي .

آمال طه

Richardson, Brian, ***Four Standards For Teaching Ethics in Journalism,*** **Journal of Mass Media Ethics, Vol. 9, N° 2, 1994, pp. 109-117.**

تدعو هذه المقالة إلى الاقتراب من الأخلاقيات الصحفية من خلال التأكيد على

معايير أربعة فى النظر إلى مفهوم الأخلاقيات . وهذه المعايير تضم :

يجب أن تركز الأخلاقيات على الجانب الإيجابى affirmative ، فتشير إلى ما يجب القيام به بدلا من الاهتمام بما ينبغى الابتعاد عنه .

يجب أن تكون نسقية systematic ، فينبغى أن تقدم بطريقة يسهل تطبيقها workable ، ومرنة flexible ، وممكن الدفاع عنها defensible .

ويجب أن تكون متكاملة integrative ، فإعمال معايير أخلاقية سليمة لا ينفصل عن الأداء الصحفى الجيد .

كما أنها يجب أن تكون محددة definitive .

إن الاقتراب من الأخلاقيات الصحفية الذى يؤكد على الخلق الإيجابى والاعتراف بالأخلاقيات كعملية والإدراك المتكامل لها وتحديد أصول تدريسها . كل ذلك يجعل تدريس الأخلاقيات يتعدى مجرد تحديد التجاوزات الجسيمة للصحفيين . فمعلمو الأخلاقيات ينبغى أن يقدموا قاعدة أخلاقية للعمل المهنى .

وفى النهاية يشير الباحث إلى أنه عندما يؤدى تدريس الأخلاقيات كما يجب أن يكون ، فإن قيمة تعليم شئ ما عن الأخلاقيات تصبح واضحة للطلبة وكذلك للصحفيين الممارسين .

آمال طه

Wulfemeyer, K. Jim, *Defining Ethics in Electronic Journalism: Perceptions of News Directors*, Journalism Quarterly, Vol. 67, N° 4, Winter 1990, pp. 984-991.

أجرى من خلال هذه الدراسة مسح شمل ٢٢٠ مخرجا للأخبار التليفزيونية ،

و٦٦ مخرجا بالإذاعة . وأظهر المسح أن كل أربع محطات من كل عشر محطات راديو أو تليفزيون لديها ميثاق للأخلاقيات . وأن هذه المواثيق تقدم معايير واضحة للعاملين ، إلا أنها تقلل كذلك من درجة المرونة فى العمل .

وقد أوضحت هذه الدراسة أن مخرجى الأخبار فى الوسائل الإلكترونية الذين شاركوا فى البحث يهتمون بشكل واضح بالأخلاقيات ، وأكثر من ٤٠٪ منهم قد تبنوا ميثاقا رسميا للأخلاقيات ، وتقريبا ٩٥٪ منهم ذكر أنه على العاملين فى الوسائل الإلكترونية اتباع خطوط مرشدة تحتويها هذه المواثيق .

وتعد هذه الدراسة جزءا من دراسة طويلة حول الأخلاقيات فى الصحافة ، وتواصل تحديد ما هو أخلاقى وما هو غير أخلاقى فى السلوك المهنى للعاملين فى الوسائل الإلكترونية . إن الدافع الأساسى لهذه الجهود هو الاعتقاد بأنه إذا كانت البنود التى تضمها المواثيق الأخلاقية معقولة وعملية وملزمة ، فإنها قد تؤدى إلى تطور فى الأخلاقيات العمل الصحفى ، مما يؤدى إلى خدمة صحفية أفضل ، وزيادة فى حجم الجمهور ، ومزيد من الثقة فى الصحافة والصحفيين .

آمال طه

أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي
ببليوجرافيا شارحة
رقم الإيداع ١٠٤٥٨ / ١٩٩٥
I.S.B.N
977-5115-74-4

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية



مكتبة.. هنا سور الأزبكية على التلجرام
mohamed khatab